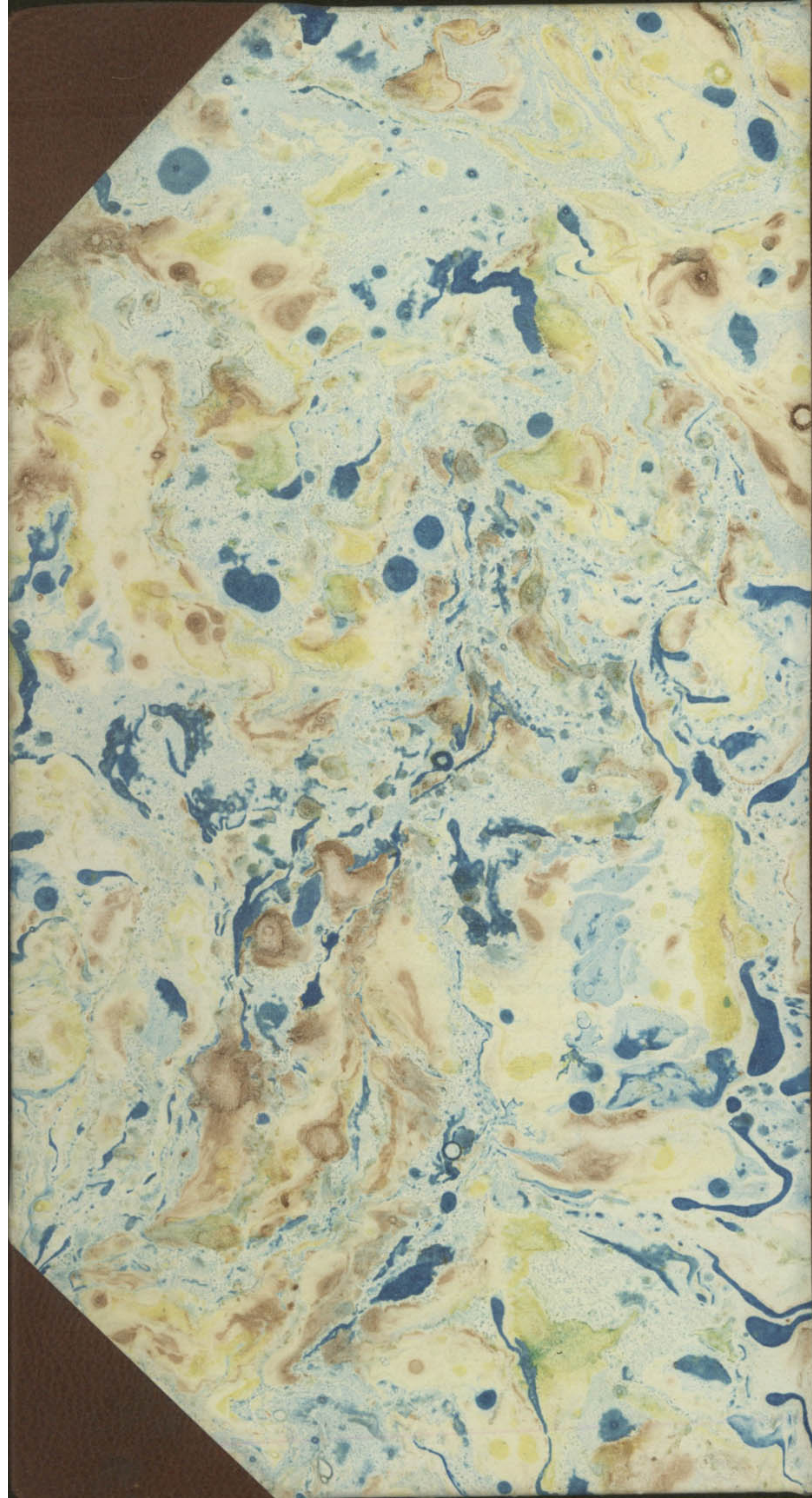
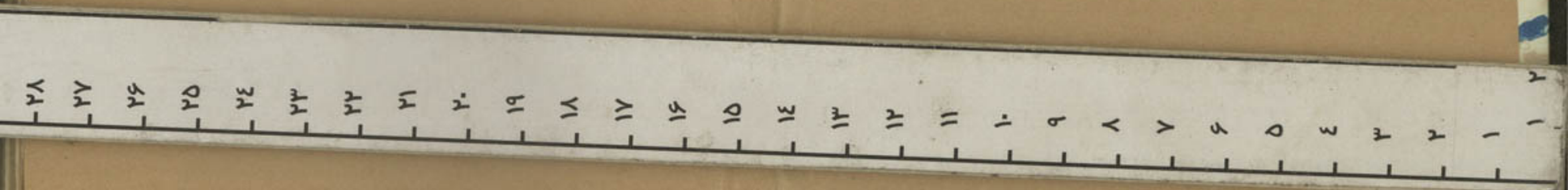




الفوائد الصفائیه

فوائد ضيائيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه
بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز
ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف
والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف
كالعلة الغائية نفعه الله بها وساير المبتدئين من اصحاب
التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان
الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه
بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث
انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر بها على
سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون

تبركه

تبركا فقطع الجواز اتيانه بالحمد غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف
الكلمة والكلام لانها يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا
كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها اجزاء
من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي
والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح
لتاثير معانيهما في النفوس كالجراح وقد عبر بعض الشعراء عن
بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على
الثلث فصاعدا والكلم الطيب باول ببعض الكلم والتاء فيها
للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس
بالوحدة والواحد بالجنس يقال هذا الواحد جنس وهذا الجنس
واحد ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة

ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله
بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان
حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ
الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من
منقولة الحروف والاصوات اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة
لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ كالوقوع
مسندا اليه او مؤكدا او معطوفا عليه كما في قوله تعالى اسكن
انت وزوجك الجنة فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ
حقيقة لا حكما لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والاشارات والنصب غير داخلة فلا حاجة الى قيد
يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الواحدة ولتا
لغير لانه لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع لتخصيص

شيء

الوضع ص

شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق
مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق
الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا احتاج الى اعتبار قيد زايد المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل
اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول كرمي ولما
كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على التجريد
عنه فخرج به المهملات والفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بهما
الوضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها الغرض
التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المراد بالمعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت

قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمعنى مفرد قلنا هذه الالفاظ وان
كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ههنا لفظ وضع
بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ
كلفظ الاسم والفعل والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا
الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما
مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه
انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل
الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل
من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح
ما لا يدل

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في افراد
احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا او كان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى
انه حال من المستكن في وضع ومن المعنى فانه مفعول بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب
الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحته
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية
او غير كلامية فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري
واما لها فان المركبات مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه يعد بحسب الامتزاج لفظة واحدة واعراب باعراب واحد
ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا
يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس
لكان انسب بما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث

من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو والاعتلاء لانه
على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من
الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما
يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه
الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر
الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام
الثلثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه انحصار الحرف كلمة
لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز
من اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الاخر

بالاستقبال

بالاستقبال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف
جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا
الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم خرج
بهما فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة
ما يتكلم به قليلا او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي
لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في
ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول
كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي
تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المفردات
والمهملات والمركبات الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين
خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقية المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية مثل زيد وضرب هند وزيد قائم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما
ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم
ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة
اعني قائم الاب دخل فيه ايضا مثل حسبتو مهمل و ديز مقلوب
زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم
هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا
قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
وهو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح
في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان
صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام

والجملة

والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده المص بكونه مقصودا لذاته ومن
جعله اخص من الجملة قيده به فح يصدق الجملة على الجمل الخبرية
الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون
الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل
ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند
اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او
في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي
الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل وحرف
وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل و
حرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا بد له من مسند ومسند اليه ومما لا يتحقق الا في ضمن اسمين او في
اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف وكلاهما

مفقودان وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود
وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندًا
اليه فمفقود وان كان مسندًا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد
بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل
والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ
الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على
معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبا
النظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار
في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال
كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك
في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم

عليه

عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح
شيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات
كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقد لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على
متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا
في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة له
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى
غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه
ولا يكون يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا يمكن ان يدل
عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئ
ياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
والات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل

قصداً وبالذات في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون
محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوماً عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان
يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل
تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة تدل
على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في
نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى
ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
على طبق ما سبق في حجر الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة

ويحتمل

ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيهاً على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة
المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها
بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا اجزم
المص هنا برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا
يختل حد الاسم جمعاً ولا حد الحرف منعاً بالاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد
ذاتها ولزومها لتعقل متعلقاتها اجمالاً وتبعاً من غير حاجة الى
ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لا لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم
هذه المخصوصات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها
معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في حد
الحرف ولما كان الفعل دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترناً مع احد الازمنة

الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج
الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران
ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان
النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه
على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في
الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار والمجرور نحو
امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها دالا على احد
الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه

بين الحال

بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة
واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة
ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ عن بيان حد الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية
على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما
يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب
بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل
قوله عليه السلام ليس امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض
له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده
ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها

زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل
فقد ذهب الى انها أل كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما
اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه موضوع لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف
لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة
وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف
التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها
دخول الجر وانما اختص دخوله بالاسم لانه اثر حرف الجر في
المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية
ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء
معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى
الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية
فينبغي

فينبغي ان لا تخالف الاصل بان يختص به الاصل اعني الفعل
او تزيد عليه بان تعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين
باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله
تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص التنوين
الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطفا على الدخول
لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول اللحوق
في الاواخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو
جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه
اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص
والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان

الفعل والجملة قد يقع مضاف اليه كما في ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال لهذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة
بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه منه بقوله تعـ
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا **وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني**
لانه اما ان يكون مركبا مع غيره اولا فالاول اما ان يشبه
مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لا يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني
الاصل **فالمبني فالمعرب** الذي هو قسم **من الاسم المركب** اي
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم
وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب
اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف
ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في
غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص **الذي لم يشبه**

اي لم

اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب **مبني الاصل**
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي
والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في قام هؤلاء
لكونه مشابها المبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو
اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا
باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل النزاع في المعرب
اصطلاحا فانه عبارة لعلامة مجردا الصلاحية لاستحقاق الاعراب
بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر
المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب

ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب لمن يتتبع لغة العرب ولم
يعرف احكامها باسمائها منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن
عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة
المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا
فيطابق كلامهم فيعرفه متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو
كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف في تعريفه به
وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف
اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف ولا يغير ما عرفه
به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكام المعرب كما فعله
وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث
هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب
ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا
كان

كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل
البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض
بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضارب زيدا واني ضربت زيدا
فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا
نصب على التميز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية
اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في
قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في
قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي و
فتيا وبفتي فانقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف
اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا
اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا
رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد

اختلف العوامل والاختلاف في اخراحمد حقيقة بل حكما فان فتحة
احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال
في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكما لا حقيقة **فان قلت لا يتحقق** الاختلاف
في اخر المعرب لان العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء وترتيب عليه الاعراب
بل هنا لك حدوث الاعراب بدخول العامل **قلت هذا حكم**
اخر من احكام المعرب في الاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين
في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها هنا فليكن
هذا الحكم منضم هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواص الشاملة **الاعراب ما هي** حرفا وحركة **اختلف**
اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة **بيان** بتلك
الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا
يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية

المفهومة

من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب العامل
والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو
غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر
المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم
وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه **قوله ليدل على**
على المعاني وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
الحد الا انه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن
الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن
الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره
يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف وما به الاختلاف **على المعاني**
يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعتورة** على صيغة
اسم **الفاعل عليه اي على المعرب** على تضمين مثل معنى
الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا

تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فذا تداولت المعاني المختلفة
المقتضية لاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها
فينبغي ان يكون علاماتها ايض كذلك فوقع بسببها اختلاف
في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني
ووضعه بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني
وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايض
متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح
فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه
ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني
ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر

بهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا
يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة
فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة
كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايض
كالمبتداء والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية
اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى
الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية
وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل و
النصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف
للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له

العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل
المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل
معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا
رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيدا فجعل النصب
علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد
الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولما ولم يكن غير
منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم
على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون
بالحركة والاعراب فيهما بالحركة ثانيهما واذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث و
الاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب

فيهما

فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب
والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله نصبا ورفعا وجرا على
الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل ان يكون النصب على الحالية و
المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة جمع المؤنث
السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر
فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب
فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر
السالم فان النصب تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني
مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما
سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر

المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات وادية وفوك وهو
اجوف واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف
مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر
دون الكاف المضمر لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب
هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا
ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات
نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم
يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا
كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات
نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون
مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة
الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف

في هذا

في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها
الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم
لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين
الاحاد وحشة ومنافرة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب
كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع
في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب
في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا
كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا المضاف ايضا لكون كلا وكلتا مضافين
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي

الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى
المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية
لان اخره يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر
الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب
بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما و
مررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر **اثنان وكلتا** اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية فلحقت **بها بالالف**
رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء **جمع**
المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون او الياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن
واحده مذكرا الكثر صحيح بالواو والنون وما لحق به **واولو**

جمع

جمع ذو لا من لفظه **وعشرون واخواتها** اي نظائرها السبع وهو
ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة
والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة
واطلاق ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا
القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا
تعيين في الجموع **بالواو رفعا والياء نصبا وجرا** وانما
جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع ملحقاته بالحروف لانهما
فرع للواحد وفي اواخرهما حرف يصلح الاعراب وهو علامة
التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان
حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع
فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي

المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا
والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو
يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
التثنية وكسرة في المجموع لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب
على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة
في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي
والتقديري اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما
كان التقديري قليلا اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي
ما عداه فقال التقديرا اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم
المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه
وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا

للحركة

للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء ساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين
غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم
نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله
موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعرابه مثل
هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلثة
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على
تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل
ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا
للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت

مخذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي
رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله
كقاض تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب
في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو
جاءني مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع
الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء فادغم الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار
الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة فيه ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلاث في مثل
جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه

لما سقط

لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به
فيما عداه يعني في ما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف
اقل من المتصرف وبمعرفته يعرف المتصرف على قياس الاعراب التقديري
واللفظي عرف المص غير المتصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرطهما
فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين
العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحدة
لانه لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع شعر عدل ووصف وتانيث ومعرفة و
عجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف هاتين العلتين

من الواو الى ثم الجر والمحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الالف
ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال
اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل
الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى
انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف
فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف
عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني
زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب
يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب الى الحفظ لان حفظ
النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة
قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحدة

او القول

او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلاف
فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنان وقال بعضهم
احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب بها الى ما هو الصواب
من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على
ترتيب ذكرها في التبيين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر
مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة
وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث
اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال للوزن
الفعل وحكم اي حكم غير المنصرف والاثر المرتب عليه من حيث
اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما
افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع منه الا…

المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا
ان لكل علة فرعية لان العدل فرع للمعدول عنه والوصف فرع
للموصوف والتانيث فرع للتذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص لنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا للوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا
او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر
والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصـ
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة وزن الشعر

اورعاية

او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع
صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن
لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو
المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم
الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم
به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري
فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيدي
حبيب الله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف
رؤوف من يسمى باحمد فانه لو قيل باحمد لا يخل بالوزن ولكن
يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة
او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب

بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم
عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة **مثل سلاسلا واغلالا** حيث صرف
سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا في قوله
سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف التي صرف المنصرف
الذي صرف غير المنصرف لتناسبه **وما يقوم مقامهما** اي العلة الواحدة
التي يقوم مقام العلتين من علل التسع علتان مكررتان
قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية
حقيقة كما في اساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها
في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما
التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو **الف التانيث**
المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء
لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال
في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث

اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة
بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث
فلو عرض اللزوم العارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا **خروجه**
اي خروج الاسم اي كونه مخرجا **عن صيغته الاصلية** اي عن صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا
يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات
فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة
باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط ولا ينتقض بما حذف
عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم
فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن الصيغة
الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل

وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية
واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية
فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة
عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان
يجمعهما اولا على اقواس وانياب ثم اخراج اقوس وانيب
عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء
بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن
ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل
ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه
فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع
وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصيغة والعلمية
احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل
فاعتبروا

فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عداه من هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل
من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي
بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيق والتقدير
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار
اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا
عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا

مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر او هو
ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما ورائها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب
في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان
الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في
ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له **واخر** جمع اخرى مؤنث
آخر وآخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل
الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام والاضافة
او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها
فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير
الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها
نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين
ان يكون معدولا عن احد الاخرين **وجمع** جمع جمعاء مؤنث اجمع

وكذلك

وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع
على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسماء ان يجمع على فعالي او فعلاوات
كصحراء على صحاري او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات
فاذا اعتبر اخراجها من واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين
فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة
في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانيب
واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما كانياب واقواس
كيف ولو اعتبر جعلها اولا انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجهة
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم
فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول
او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير **كعمر** وكذلك زفر فانهما
لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية

اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم
يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف فقدر فيهما ان اصلهما
عامر وزافر عنهما عدلا الى عمر وزفر **ومثل باب قطام** المعدولة عن
قاطمة والمراد بباب قطام كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات **الراء في لغة بني تميم** فانهم اعتبروا العدل
في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
وظفار فانها مبنية وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث و
السببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب
البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فكلما اعتبر فيما
عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم
الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام
فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في

تميم

تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء
وحمل ما عداها عليها **الوصف** وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة
مأخوذة مع بعض صفاتها بسواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب
الوضع بل قد تعرض الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري
على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه
مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وضعي عرض له
في الاستعمال لا اصلي بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال المص **شرطه** اي شرط الوصف في سببيته منع الصرف

ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه
على الوصفية الا ان تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء
بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فالتقدير بان تخرج عن سببية
منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة
اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى
قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله
في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك
المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع
من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين
للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد و
بياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه
من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية
الاصلية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف

لم يهجره

يهجره استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف
في هذه الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع الصرف لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من العفوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل
للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر
اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه
ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا
اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا
في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل
بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف
اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي

كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراطا لعلمية فيه الا ان بينهما فرق فانها
في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي
شرط لجوازه ولابد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط
تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد
الامور الثلثة زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل
زينب او تحرك حروف الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة
مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور
الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه
نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز
عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة
من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها
اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي على شرط تحتم تاثيره وهو مع
الزيادة

الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث
المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان
الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث
معنوي سماعي باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل وعقر منصرف لان
التانيث الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه
والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنس اذا سمي به رجل ممتنع صرفها
لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر بقي عقرب من غير
اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي
به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي

التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات
المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف **ان تكون علمية**
اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون الياء
للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات
لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف
باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء
فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية
العلمية لـ**العجمة** وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتاثيرها
في منع الصرف شرطان **شرطها** الاول ان تكون **علمية** اي
منسوبة الى العلم في اللغة **العجمية** بان تكون متحققة في ضمن
العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم

١٧١ العلمية

الى العلمية من غير تصرف فيه قيل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس
جنس سمي به احد رواة القرا لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه
العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف
فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا
تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع
صرفه لعدم علمية في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين
تحرك الحرف **الاوسط او زيادة على الثلثة** اى على ثلثة احرف
لئلا تعارض الخفة احد السببين **فنوح منصرف** هذا تفريع
بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث لم علامة
مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع
سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه
وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها

فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط
احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب الغاء اعتبار سببيتها
بالاستقلال **وشتر** وهو اسم حصن ببلاد بكر **وابرهيم**
ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان شتر تحرك الاوسط
وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني
لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح فلهذا
قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا لنوح
لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما نقل من ان العرب من ولد اسمعيل
ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر
فكان كنوح **والجمع** وهو سبب قائم مقام سببين **شرطه**
اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة

التي

التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان
او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور
مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن
جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت ليكون صيغته مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير
هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها
تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلم يرد نحو
فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت
مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته فتور
ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في
الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين ولفظ اخر بخلاف فرازنة

فانها فِرزين او فِرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع
على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما
ما كان بغير هاء فتمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد
مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن **واما فرازنة** وامثاله مما هي على صيغة منتهى الجموع
مع الهاء **فمنصرف** لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء **وحضاجر**
علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم
جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من
اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون حضاجر
منصرفا لكنه غير منصرف فتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه
علما للضبع **غير منصرف** لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم
البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها

جماعة

جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير مؤثرة
والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار
الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع بشرط ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون
اصلية معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك
اذ لا يتصور العروض في الجمعية **وسراويل** جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة
الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
مما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف
في صرفه ومنعه منه فهو **اذا لم يصرف وهو الاكثر** في موارد

الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت **فقد قيل** في التفصي
عنه انه اسم **اعجمي** ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل **حمل** في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح
فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة
لكنه من قبيل حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب
اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن **وقيل** هو اسم
عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه **جمع** سروالة **تقديرا** وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدّر حفظا لقاعدتهم انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من
السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل **وان صرف** اي
سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء
الصرف **فلا اشكال** فيه بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج

الى التفصي عنه **ونحو جوار** اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا
كان او واويا كالجواري والدواعي **رفعا وجرا** اي في حالتي
الرفع والجر **كقاض** اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف
الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت
بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب
فالياء تحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة
النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع
بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني
الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم

بقي على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال اض منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه
بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع
لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس
حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة
الجر كما في حالة النصب فتقول مررت بجواري كما تقول رايت
جواري ومبنى هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة فيه خفيفة
فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري
بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه
اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة

فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت **التركيب** وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى
علمين **شرط العلمية** ليامن من الزوال فيجعل له قوة فيؤثر بها في
منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف
ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تابط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليه
قبل العلمية فان التسمية بها انما هي للدلالة على قصة غريبة
فلو غيرت تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة ولما اذا
كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي
من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان
لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر
علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد ان هما من قبيل

المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل **بعلبك** فانه علم لبلدة
مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما **الالف والنون** المعدودان من اسباب منع الصرف هما
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ويسميان مضارعتين اي
لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما
وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح
هو القول الثاني ثم انهما **ان كانا في اسم** يعني به ما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما ماخوذ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب
فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا
هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة **فشرطه** اي

شرط

شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق
شبههما بالفي التانيث **كعمران او كانا في صفة فانتفاء**
فعلانة ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة
يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالف التانيث
على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود **فعلى** لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها **ومن ثم** اي من اجل
الخلاف في الشرط **اختلف في رحمن** في انه منصرف وغير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى
لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط
انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى
فهو منصرف **دون السكران** فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط

على المذهبين لانه مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا
خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة
لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى
النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى دون ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
وهذا القدر لا يكفي في سببيته من الصرف بل شرط فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا
يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمّر على صيغة
الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة
وجعل علما لفرس وكذلك بذّر علما لماء وعثّر لموضع وخضّم
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقّم اسما لصبغ معروف
وهو العندم وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضُرِبَ
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف

بالعلمية

للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البنا
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي
اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اي
زيادة حرف وحرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل
مثل زيادة حرف وحرف زائد في اول الفعل غير قابل اي
حال كون وزن الفعل وما كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وباعتبار
الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل
فان لحوق التاء فيه للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان
مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي
الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر

عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء **وانصرف**
يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير و
ما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة
في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحترز
بذلك عما يجامع الفي التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل
واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية **اذا نكر** بان
يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت
زيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل
مبطل محق **صرف لما تبين** اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرايطها في سبق **من انها** اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا
ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين
في الاسم فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية

الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول
اي لا تجامع غيرها مما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية
تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث
واحمر **وهما** اي العدل ووزن الفعل **متضادان** لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون **معها** اي لا
يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما
فقط الا **احدهما** فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي
احد اسبابه العلمية **بقي بلا سبب** اي لم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه
قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب
الاخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا
يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على **سبب واحد** فيما هي ليست
بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما

متضادان ان اصمت بكسرتين علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود
العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيئ بضمتين
فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير
محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين من صمت يصمت وان
لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او
تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان
مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي
بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت
وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء
مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره
من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ

وان كان غير مستحسن تنبيها على **ذلك في انصراف نحو احمر علما اذا نكر** والمراد
بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي
فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل للتاكيد نحو
اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه
بسبب من التفضيلية **اعتبارا للصفة الاصلية** اي انما خالف سيبويه
الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية **بعد التنكير** فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية
فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب
اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية لا باعث على اعتبارها

ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف
قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية
عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
فيهما شائبة من الوصفية لان الاسم للحية السوداء والارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم
من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد
زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية
قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير
وان كان زائلا الزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو
حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص
بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير في مثل احمر علما **باب حاتم** اي كل علم كان في الاصل صفة

صفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم
بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزمه في باب حاتم
على تقدير منعه من الصرف **من اعتبار المتضادين** يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم **في حكم واحد** وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الاصلية مع سبب اخر كما
في اسود وارقم فان **قلت** التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو
اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل
حاتم لا يلزم اجتماع متضادين **قلنا** تقدير احد الضدين
بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع
المتضادين لكنه شبيه فاعتبارهما معا غير مستحسن و
جميع **الباب** اي باب غير المنصرف **باللام** اي بدخول
لام التعريف عليه **او الاضافة** اي اضافته الى غيره **ينجر**
اي يصير مجرورا **بالكسر** اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا

وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قربت جهة الاسمية ورجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا

وبيان

وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما ولهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا الافراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع

المحلي وهو بحيث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان كالمضمر المتصل
كما سيجيء **فيه** اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية
الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه
جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى
من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق
على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
او شبهه اي ما اشبهه في العمل وانما قال المص ذلك
ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

واسم الفعل

واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف **وقدم** اي الفعل او شبهه
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره اسنادا
اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج
عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمني فان قلت قد
يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديم نوعه فعلا وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل **على جهة قيامه به**
به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به و
طريقة قيامه ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها.
كالاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول
ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فيه كالمص
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة

الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به **مثل** زيد **قام** فهذا
مثال لما اسند اليه الفعل **ومثل** ابوه في زيد **قايم ابوه** فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل **والاصل** في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع **ان يلي الفعل** المسند اليه **باني** يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته لانه كالجزء من
الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام
في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات
الفعل جاز **ضرب غلامه زيد** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا
يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز **وامتنع**
ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيدا لفظا ورتبة فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز خلافا للاخفش
وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي
ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه

بان

بان هذه الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه
لا نم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه
الفعل اي جزا رب الجزاء **واذا انتفى الاعراب** الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان
يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر
الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل **مضمرا متصلا** بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل
لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت **او وقع مفعوله** اي مفعول
الفاعل **بعد الا** بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم و
التاخير نحو ما ضرب زيدا الا عمرو او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا

وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما
في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الانفصال واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار
مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر
فلو انقلب احدهما الى الاخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه
انحصار ضاربية زيد في عمرو اذا الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب
الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه

كذا الاحتمال

كذا الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا فيفيد
انحصار صفة كل منهما في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما
وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان
الحصر هيهنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا
واذا اتصل به اي بالفاعل **ضمير مفعول** نحو ضرب زيدا غلامه
او وقع اي الفاعل **بعد الا** المتوسطة بينهما في صورتي
التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد
مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد **معناها** اي معنى الا
انما ضرب عمرا زيد او **اتصل مفعوله** بان يكون المفعول
ضميرا **متصلا** وهو الفاعل **غير ضمير متصل** به نحو ضربك زيد
وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه
الصور اما في صورة اتصال الضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او
معناه لئلا ينقلب الحصر المط واما في صورة كون المفعول

ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك **وقد يحذف
الفعل** الرافع للفاعل **لقيام قرينة** دالة على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا **في مثل زيد** اي فيما كان جوابا لسؤال
محقق **لمن قال من قام** سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان
تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره
وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا
يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر
في مرثية يزيد بن نهشل **وليبك** على البناء للمفعول **يزيد**
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله **ضارع** اي عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل

ونصب

ونصب يزيد فليس مما نحن فيه **لخصومة** متعلق بضارع اي
يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة
الاذلاء واخر البيت **ومختبط مما تطيح الطوائح** والمختبط السائل
من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على
غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان
معطيا للسائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
بقرينة دالة على تعيينه **وجوبا** اي حذفا واجبا في مثل
قوله تع **وان احد من المشركين استجارك** اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو
ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك

احد من المشركين فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو
استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه
لان مفسره قايم مقامه مستغن عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل
بدله من الفعل **وقد يحذفان** اي الفعل والفاعل **معا** دون
الفاعل وحده **مثل نعم** جوابا **لمن قال ام قام زيد** اي نعم قام
زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف
جايز بقرينة السوال واجب لعدم قيام ما يودي مؤداه في
مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة
الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية **واذا تنازع الفعلان**
بل العاملان انما التنازع يجري في غير الفعل ايض نحو زيد
معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع

في اكثر

في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** اي بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل
الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنا
زعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا
بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه
بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع
الا لانه حرف فلا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد
نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته ومراد المص بالتنازع

هيهنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم
الظ واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذ
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو
ممتنع لما عرفت **فقد يكون** اي تنازع الفعلين **في الفاعلية**
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان
متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني واكرمني زيد**
وقد يكون تنازعهما **في المفعولية** بان يقتضي كل منهما
يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية **مثل ضربت واكرمت زيدا** وقد يكون تنازعهما
في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما
ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس
هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين

وثانيهما

وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر
مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله **مختلفين** لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية
والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه
واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ
فعل من المثال الاول وفعل من المثال الاخر حصل مثال
القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني
وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا
واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
واحدا **فيختار** النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة **الكوفيون**

الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لبعده
وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وبدايه لانه المذهب المختار
والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا
اقتضى الفاعل بجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق اسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا و
تثنية وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان
يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه
لا يجوز حذف الفاعل اذا سند شيء مسنده خلافا للكسائي
فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين
وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال
الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء

للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده
اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا
يلزم حينئذ محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او
ضمان بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني
زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايته المتن غير مشهورة
عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه اي وان لم يستغن
عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا لانه لا يجوز حذف احدى مفعولي باب حسبت ولا يجوز
اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني

لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدا فاجعلت زيدا فاعل ضربني
واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدم رتبته فلا محذور
فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جايز واضمرت **المفعول** في الفعل الثاني
لو اقتضاه **على المذهب** ولم تحذف وان جاز حذفه لئلا يتوهم
ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير
ح راجعا الى لفظ متقدم رتبته كما تقول ضربني واكرمته زيدا
لان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن
الحذف كما هو القول الغير المختار **فتظهر** المفعول فتقول اذا
امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر
مثنى

مثنى خالف المرجع وقوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني لحسبتهما الا على
اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى
امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول **بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة** كفاني
ولم **اطلب قليل من المال** حيث قال لو اقد توجه الفعلان اعني
كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى
الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس
الذي هو افصح العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى
لما اختاره اذ لا اقل من يتساوى الاعمالين فاجاب المصنف
عن طرف البصريين وقال وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل
من المال **ليس منه** اي من باب التنازع **لفساد المعنى**

على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال الاستلزام
عدم السعي لادنى معيشته واشفاء وكفاية قليل من المال او ثبوت
طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت
شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من
ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشته ولا
يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى
له **مفعول ما لم يسم فاعله** اي مفعول فعل او شبه فعل
لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما
فصل المبتدا حيث قال المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول حذف فاعله**
اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته
كونه

كونه فاعلا لفعل متعلق به **واقم هو** اي المفعول **مقامه** اي مقام
الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه **وشرطه** اي شرط مفعول
ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان
عامله فعلا **ان تغير صيغة الفعل الى فعل** اي الماضي المجهول
ويفعل اي الى المضارع المجهول فيهما ولا مثل افتعل واستفعل
ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيد فيها
ولا يقع موقع الفاعل المفعول **الثاني** من مفعولي **باب علمت**
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا
اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب
زيد عمرا لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير
تام **ولا** المفعول **الثالث** من مفاعيل **باب علمت** اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا **والمفعول له**
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات

النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضربت للتاديب **والمفعول معه كذلك** اي كل من المفعول له والمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفكاك والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه **واذا وجد المفعول به** في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل **تعين** اي المفعول به **له** اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليها فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة **تقول ضرب زيد** باقامة المفعول به مقام الفاعل **يوم الجمعة** ظرف زمان **امام الامير**

ظرف مكان

ظرف مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة تنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه **في داره** جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها **وان لم يكن** اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به **فالجميع** اي جميع ما سوى المفعول به **سواء** في جواز وقوعها موقع الفاعل **والمفعول الاول من باب اعطيت** اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول **اولى** بان يقام مقام الفاعل **من المفعول الثاني** لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ زيد [illegible] مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا **ومنها المبتدا والخبر** وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي

فالمبتدأ هو الاسم لفظاً او تقديراً ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم
المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا
واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه
اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل
بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين والصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها
كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام
ونحو [illegible] او ما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن
عند الناس منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن
لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو غير جائز
لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر
وما يجري مجراه وهو ضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى

اراغب

اراغب انت عن الهتي واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان قايمان
رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية
مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا وما قايم الزيدان مثال
للصفة الواقعة بعد النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والاستفهام مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز
به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون
حينئذ خبر ليس الا جاز فيه الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها
فاعلها ليسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما
عليه فههنا ثلث صور احدها اقايمان الزيدان ويتعين حينئذ
ان يكون الزيدان مبتدا وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام
الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد
اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات

فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه الجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز
به عن القسم الاول من المبتدا لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع
مسندا اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا ولنا ان نقول المراد بالمسند
المسند الى المبتداء او نجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج به قسم الثاني من المبتدا ويكون
قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر
هو الابتداء اعني تجريدا الاسم من العوامل اللفظية ليسند الى شيء او
ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في
المبتدا والمبتداء عامل في الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتدا
والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي
واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع
مانع

مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها
والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في
المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير
عايدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع
قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر
الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة
وهو غير جايز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان
يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على
الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من الوجوه
التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن
والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء
وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم

بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه
قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها فكل
واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره و
مثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها
العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه
بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر
ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر
بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة
رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب
بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد
يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشام

به فيكون شرا لاخيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر
لاخير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر
فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل
قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل
قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو
المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار الاخبار
عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي
يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا
يجوز ان يقال رجل قايم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب

ولمّا كان الخبر المعرّف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم
يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة
ايض فقال **والخبر قد يكون جملة** اسميّة **مثل زيد ابوه قايم** وفعلية
مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان
الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها **فلا بدّ في**
الجملة الواقعة خبر عن المبتدأ **من عايد** يربطها به وذلك العايد اما
ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع
المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو
قل هو الله احد **وقد يحذف** العايد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو
البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة
ان بايع البر والسمن لا يسعّر غيرهما **وما وقع ظرفا** اي الخبر الذي وقع
ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا **فالاكثر** من النحاة وهم البصريون
على **انه** اي الخبر الواقع ظرفا **مقدّر** اي مأوّل **بجملة** بتقدير الفعل
فيه لانه اذا اقدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا اقدر فيه اسم الفاعل

كما هو مذهب الاول وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر
ان الظرف لا بدّ له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاول انه خبر والاصل في الخبر
الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب
لعارض كما اشار اليه بقوله **واذا كان المبتدأ مشتمل على ما له صدر**
الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه حينئذ
يجب تقديمه حفظا لصدارته **مثل من ابوك** فان من مبتدأ مشتمل
على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام
ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان
ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه
معنى الاستفهام **او كانا** اي المبتدأ والخبر **معرفتين** متساويين
في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر
خبرا نحو زيد المنطلق **او كانا متساويين** في اصل التخصيص لا في قدره
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك يوجب تقديمه ايضا **مثل افضل**

مني افضل منك دفعا للاشتباه **او كان الخبر فعلا له** اي للمبتداء
احترازعما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه
تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس **مثل زيد قام وجب**
تقديمه اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصور اما في صور الاول
فلما ذكرنا واما في صورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل
اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس
المبتداء بالفاعل وبالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه
كالتاء في ضربت هند **او اذا تضمن الخبر المفرد** اي الذي ليس بجملة صورة
سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة **ما له صدر الكلام** اي
معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام **مثل اين زيد** فزيد مبتدا

وابن اسم

واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر
جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة
وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا
يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملة **او كان**
الخبر بتقديمه **مصححا له** اي للمبتداء من حيث انه مبتداء بتقديمه يصح
وقوعه مبتداء **مثل في الدار رجل** فان في الدار خبر يخصص المبتدا
بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصوصة **او كان**
لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيه يمتنع
معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل **ضمير كاين**
في جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى **مثل على التمرة مثلها زبدا** فقوله مثلها اي مثل
التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله
على التمرة والتمرة مبلغ متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل **او كان**
الخبر خبر عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد

مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ
لامكان الذهول عن الفتح لخفائها او في الكتاب مثل عندي انك
قايم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل
ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف
مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان
التعدد بالعاطف لا خفاء لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد
في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار
عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية

الأول

الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتداء الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح
دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا
معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل
يجب عدمه وذلك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة
بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا
او ظرفا مأولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا
فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة
الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم الموصول المضاف
اليها مثل الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي
في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم ومثال
الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون

منه فانه ملاقيكم **ومثل كل رجل ياتيني** هذا مثال للاسم الموصوف

بفعل **او كل رجل في الدار** هذا مثال للاسم الموصوف بظرف

فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك

كل غلام رجل ياتينا وفي الدار فله درهم **وليت ولعل** من الحروف

المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذي يصح دخول **الفاء**

على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كان

بمشابهة المبتدا او الخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة

لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من

قبيل الاخبار ذلك المنع انما هو **بالاتفاق** من النحاة فلا يقال ليت

او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب

علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل

تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو هو من بين الحروف المشبهة

لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان اختلاف الواقع

فيهما **والحق بعضهم** قيل هو سيبويه **ان** المكسورة **بهما** اي بليت

ولعل

ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها

لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين

كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة

ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم

الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول

من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام

الفصحاء فمما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر

ما سبق ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء

قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول وقول

الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضي فسوف يكون

وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية **جوازا** اي

حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو

الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم

انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح والذم او غير ذلك

فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويجب خلفه ايضا عنه من قال في نعم
الرجل زيد ان تقديره هو زيد **كقول المستهل** اي المبتداء المحذوف
جوازا مثل المبتداء المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الواقع
صوته عند ابصاره **الهلال والله** اي هذا الهلال والله بالقرينة
الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه
اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف **وقد يحذف الخبر جوازا**
اي حذفا جايزا القيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه **مثل الخبر**
المحذوف جوازا في قولك **خرجت فاذا السبع** فان تقديره على المذهب
الصحيح الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اي
ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة **وجوبا**
اي حذفا واجبا **فيما التزم** اي في التركيب الذي التزم **في موضعه**

الخبر اي

اي موضع الخبر **غيره** اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره
المصاولها المبتداء الذي بعد لولا **مثل لولا زيد لكان كذا** اي لولا
زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام
قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب
حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يذري لكنت اليوم اشعر
من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم
بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي
الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرا
صورة او بتاويله منسوبا الى الفاعل او المفعول وكليهما وبعده
حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل
ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به و**مثل**
ضربي زيدا قائما او قايمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي
السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون

الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم
حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان
في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر
فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا
اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن
الفاعل اولى ثم يقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي
ضربي زيدا يلابس قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما
تقول الذي ضربت قايما زيدا اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو
خبر المبتداء والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا
مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من
تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما
حاصل بجعل قايما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر

عن غير

عن غير شيء يسد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر يسد الحال المحذوف مصدر مضاف الى صاحب
الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثانيها
كل مبتداء اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي بمعنى مع وذلك مثل **كل رجل وضيعته** اي كل رجل مقرون مع
ضيعته فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو يدل على الخبر الذي
هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء
يكون مقسما به وخبره اقسم وذلك مثل **لعمرك لافعلن كذا** اي
لعمرك وبقاءك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على
القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه والعمر
والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله **خبر ان واخواتها** اي من
المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية

وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتدا
على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي عملت رفعا
ونصبا مثله **هو** اي خبر ان واخواتها **المسند** الى شئ اخر **بعد دخول**
احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ
وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها
عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث
اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان
زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس
مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم
ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول
احد هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند
فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا
يقوم ابوه **مثل** قايم في **ان زيدا قايم** فانه المسند بعد دخول احد هذه

الحروف

الحروف **وامره كامر خبر المبتدا** اي حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه
من كونه مفردا وجملة نكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا
ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد
فلا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا
بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبرا للمبتداء يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه
يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا
وان من اباك **الا في تقديمه** اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه
فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ
وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان
يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول
كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل **الا**

ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتداء في التقديم الا
اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى اِنَّ اِلَيْنَا اِيَابَهُمْ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة
نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لكاينة لنفي الجنس اي لنفي صفة
اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو
المسند الى شيء اخره هذا شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان و
غيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه
لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفته بخلاف
ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته بخلاف
على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر لا ظرف ظريف لا حال لان
الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي

ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعين خبرها الظرف وغيره
ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود
والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان
الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا و
لا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قايم وعلى الصفة دون الخبر اسم ما ولا
المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر
ولهذا تعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء و
لكل مسند اليه بعد دخولها خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت
من معنى الدخول لا يرد ابوه مثل ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما
ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا يعمل الا
في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل

عمل المفصل

الحجازي واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر
بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة
الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا **وهو** اي عمل ليس **في لا دون**
ما شاذ قليل لنقصان مشابهتها لا الليس لان ليس لنفي الحال
ولا ليس لذلك فانها للنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال
فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا
ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه
اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار
في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع
فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال **المنصوبات**
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

او حكما

مبحث مفعول المطلق

او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا و
مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين **فمنه** اي من المنصوب او
مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف
المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له **وهو** اي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل** والمراد بفعل
الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو
المعنى والمفعول المط من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر
كلها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا

على

فخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل
كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان
معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به تاديبا
في قوله ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل
كراهيتي في نحو كرهت كراهيتي فان للكراهية اعتبارين احدهما
كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل
اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها
بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهيتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق

الحد

الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل
على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلست جلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتح الجيم للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او
العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين
او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه
اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا
واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا وسيبويه قدر
له عاملا من بابه نحو قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت
نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جواز كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما

خبر مقدم في الحر اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه
لان الاسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا
سماعا اي سماعيا موقوفا على سماع الافادة له يعرف فيها نحو سقيا
اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب
خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا
وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا قيل عليه قد قال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام وهو
حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي
يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه

المواضع

المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته
لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل
او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه فانما وصف الاسم بان لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير
شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا
اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو كلا اذا دكت
الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما
انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد
نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى نكرة ومعرفة والى ما هو فعل المبتدا والى ما يشبه بفعل والى
مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى

النفي وذلك سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا امثال لما وقع مكررا ومنها
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواع
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق
واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه
وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي
تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي
لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت حسن لانه لا يقع
للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال

الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت حمار مشتملة تلك الجملة
على اسم كاين بمعناه اي بالمفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد
فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم
اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت
صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت
صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار
مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة
على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي
من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون
جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو
له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل

لها سواه **ويسمى** هذا النوع عن المفعول المطلق **تاكيد النفسه** اي

نفس المفعول المطلق لانه انما يوكد بنفسه وذاته لا امر مغاير

ولو بالاعتبار **ومنها ما وقع مضمون جملة لها** اي لهذه الجملة **محتمل**

غيره اي غير المفعول المطلق **نحو زيد قايم حقا** اي حق حقا من حق

يحق اذا ثبت وجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قايم

ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق والكذب والحق والباطل

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق **تاكيدا لغيره** لانه من حيث

هو منصوص عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه من حيث هو محتمل

الجملة فالموكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه تبعا

الموكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل

ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون

المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى

يحسن التقابل **ومنها ما وقع مثنى** اي على صيغة التثنية وان لم يكن

للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافه

اي مثنى

اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر

كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة

هذا القيد تكلف **مثل لبيك** اصله الب لك البابين اي اقيم بخدمتك

وامتثال امرك ولا ابرح من مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل

واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف

حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز

ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد

وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد

بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى

باللام **المفعول به هو ما وقع** اي هو اسم ما وقع **عليه فعل الفاعل**

ولم يذكرا اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل

الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون

في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت

بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثه

الباقيه فانه لا يقال لشي واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول
المطلق غير فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو
فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا اشكل بمثل اعطى زيد درهما
فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال لما وقع عليه
الفعل لكان اخصر **نحو ضربت زيدا** فان زيدا قد وقع عليه بلا
واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه
الحبيب تمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو
من رايت ومن يكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم

كوقوعه

كوقوعه في خبران نحو من البران تكف لسانك **وقد يحذف الفعل**
العامل في المفعول به **لقيام قرينة** مقالية او حالية **جوازا نحو زيدا**
لمن قال **من اضرب** اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي
هي السوال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة
الحاليه **ووجوبا في اربعة مواضع** تخصيصها بالذكر ليس للحصر
لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح والذم والترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعه سماعي مقصود على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة
مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى **نحو امرا ونفسه** اي اترك
امرا ونفسه **وانتهوا خيرا لكم** اي انتهوا عن التثليث واقصدوا
خيرا لكم وهو التوحيد **واهلا وسهلا** اي اتيت اهلا اي مكانا
ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب وطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة **المنادى وهو**
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت

مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيدا وحكما نحو يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه
حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لان المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا تنزيله منزلة
المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا احمدا فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر
من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى **بحرف نايب مناب**
ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل للطلب
اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيدا وتقديرا
بان يكون الته مقدرة نحو يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة

لفظيه

لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرية بان يكون النايب
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى الملفوظ مثل يا زيد
والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل
ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه لافادته فايدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته
اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي
مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئين الجملة فعند
سيبويه كلا جزءي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قايم مقام احد جزءي الجملة اي الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي علي جزءيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه **و**
يبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب

لقلتها بالنسبة الى النصب والطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله وينصب ما سواهما **على ما يرفع به** اي على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير سورة النداء والفعل
مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملايم لسوق الكلام **ان كان** اي المنادي **مفردا** اي لا
يكون مضاف ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر
اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع
الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك و
هذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم
المبني **مثل يا زيد ويا رجل** مثالان لما هو مبني على الضم اولهما
معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء **ويا زيدان** مثال
المبني على الالف **ويا زيدون** مثال المبني على الواو **ويخفض** اي

يجر المنادي **بلام الاستغاثة** اي بلام تدخله وقت الاستغاثة
به وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء **نحو يا لزيد** وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام
المستغاث لم تعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث
له ولم يعكس الامر لان المنادى مستغاث واقع موقع كاف الضمير
التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير فان عطف على المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسر
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص
الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل
فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب

نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل
المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة كان
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول لينحصر فينتقم منه
ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
لينحصر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه
اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء
ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا
هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل
لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق **ويفتح** اي
يبنى المنادى **على الفتح لالحاق الفها** اي الف الاستغاثة باخره
لاقتضاء الالف فتح ما قبلها **ولا لام فيه** حينئذ لان اللام يقتضي
الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما

مثل يا زيداه

مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف **وينصب ما سواهما**
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى
المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه
وما غيره مغير عن حاله وسواهما اي المفرد المعرفة اما ما لا يكون
مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم
الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا **مثل يا عبد الله** والقسم
الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل **يا طالعا جبلا**
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلا مقولا **لغير معين** اي لرجل غير معين وهذا توقيت
لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل المعين والقسم
الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
طريفا ولو لم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث انفتح

اشفاء كل في تقييدين لمثال يسهل تصور انتفائهما معا فلا احتاج
حاجة الى ايراد مثاله على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله
فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه
الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد
مثاله على حدة **وتوابع المنادى المبنى** على ما يرفع به **المفردة**
حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المنادى بكونه على ما يرفع
به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا
وعمروا لاه وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردا لا حقيقة ولا حكما كانت
مضافا بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب
وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفرده حقيقة بان لا
يكون مضافا ومعنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان

يكون

بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما
الاضافة المعنوية كانا في حكم المفردة ليدخل فيها المضاف بالاضافة
اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز
الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا
زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا
بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح
بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال **من التاكيد** اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد
يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك
لم تقييد تاكيد بالمعنوي **والصفة** مطلقا **وعطف البيان**
كذلك **والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه** يعني المعرف
باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان
حكمها غير حكمها كما سيجيء **ترفع** حملا **على لفظه** الظاهر او المقدر

لان بناء المنادى المبني عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعًا
للفظه **وينصب** حملا **على محله** لان حق تابع المنادى المبني ان يكون
تابعا لمحله وهو منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين
في التاكيد **يا زيد العاقل والعاقل** في الصفة واقتصر على مثالها
لانهما اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرًا في عطف البيان ويا زيد
والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
والخليل ابن احمد وهو استاد سيبويه **في المعطوف** الممتنع
دخول يا عليه **يختار الرفع** مع تجويز النصب لان المعطوف بالحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على الحالة التي يكون عليه
على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضم او ما يقوم مقامهما ولكن
لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت
رفعا **وابو عمرو** ابن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار
فيه **النصب** مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء
بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع

المبنى

المبني تابع لمحله ومحله النصب **وابو العباس المبرد ان كان المعطوف**
المذكور **كالحسن** اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه **فكالخليل**
اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقلا بنزع اللام عنه **والا** اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم
الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق **فكابي عمرو** اي ابو
العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
به المضافة بالاضافة الخفيفة **تنصب** لانها اذا وقعت منادى فنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا
تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله
في عطف البيان ولا يجي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الخفيفة
والبدل والمعطوف غيرهما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من
قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه

حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف
النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية للذكر
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة لاما نع من دخول حرف
النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون
كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال سواء كانا
مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل
يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على
الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم
فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون
الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني
ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم
فيخرج عنه مثل يا زيدا الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كونه ذلك الابن

سفانا

مضافا الى علم اخر فكل علم كان كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من
قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
جامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف
باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثل يا ايها الرجل بتوسط اي مع
هاء التنبيه بين حرف النداء والمعرف باللام تحرزا عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا
الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل
مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر
لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون
حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم
المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع

الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف و يا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع المنادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع
المنادى المبني **وقالوا** بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع
اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما
لزومها للكلمة **يا الله لان** اصله الاله حذف الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كان اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كان اللام فيه عوضا عن
الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس
في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان
هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيممت قلبي لانها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه
وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا للاشقاء الامرين

كليهما

كليهما حكموا بانه اشد شذوذا **ولك** اي وجاز لك **في مثل يا تيم تيم عدي**
اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرف صورة وولي الثاني
اسم المجرور بالاضافة في الاول **النصب** وفي الثاني النصب فحسب
اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل
بين المضاف والمضاف اليه ذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرا
في اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم
عدي فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين
النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين
اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان
يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز وجوه اربعة فتح الياء **مثل يا غلامي**

وسكونها مثل **يا غلامي** واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان
قبله كسرة احتراز عن نحو يا فتاي مثل **يا غلام** وقلبها الفا نحو **يا
غلاما** وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع
التخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص
ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب
عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء
المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول غالبا يا عدو و يا عدوا وقد جاء
شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف ويكون
المنادى المضاف الى ياء المتكلم **بالهاء** وفي هذا الوجوه كلها **وقفا**
اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
فرقا بين الوقف والوصل **وقالوا** اي العرب في محاوراتهم **يا ابي و**

يا

يا امي على الوجوه الاربعة كسايرها اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه
اخر زايدة عليها لكثرة استعمال نداائهما في كلامهم كما اشار اليهما
بقوله **ويا ابت وامت** اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء
بالتاء **فتحا وكسرا** اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء
او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت
لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم نذكره لقلته **و** قالوا يا ابتا ويا امتا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون **الياء** فما قالوا يا ابتي
ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جايز
وقالوا **يا ابن ام ويا ابن عم خاصة** هذا الاختصاص بالنظر الى ابن
ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة **مثل يا
غلامي** فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام
ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال
الياء الفا **وقالوا** بزيادة وجه اخر شاذ في المضاف الى ياء المتكلم
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال

وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جايز اي واقع في سعة الكلام
من غير ضرورة شعرية تدعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق
الاولى وهو في غيره اي في غير المنادى واقع ضرورة اي الضرورة
شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى
حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي المجرد التخفيف لا لعلة
اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك
التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة
ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم
مطلقا فالضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي وشرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول وشرط الترخيم مطلقا ان كان واقعا في المنادى
على التقدير الثاني امور واربعة ثلثة عدمية وهي ان لا يكون
مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن
الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من

الثاني

الثاني لانه ليس اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصايص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم
يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض
النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراط عدم دخوله في
المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد
الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون
جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين
وجوديين وهو ان يكون اما علما زايدا على ثلثة احرف
لانه للعلمية ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه اشتهر
فيما يكون بقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على ثلثة لان وضع

التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصل ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم
على حرفين لان بقاؤه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغيرهذه وما
لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شاذ من نحو يا صاح في يا صاحب
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من
بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال **فان
كان في اخره** اي اخر المنادى **زيادتان** كائنتان **في حكم** الزيادة
الواحدة فانهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان
الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم تحذف
منهما الا الاخر **كاسماء** اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن
كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره
لانه يكون حينئذ من باب عمار **ومروان او** كان في اخره **حرف صحيح**
اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة

فيخرج

فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان
يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير
منهما في حكم الصحيح في الاصالة **قبله مدة** اي الف او واو او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها
الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف
منه الا الحرف الاخير **وهو** اي والحال ان ما في اخره حرف
صحيح قبله مدة **اكثر من اربعة** احرف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يؤخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان
نحو ثبون وقلون ترخيم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على
حرفين ليس للترخيم **حذفتا** اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحد فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واما لتاء
حذف المدة الزائدة لئلا يرد المثل لسا يرصلت على الاصل

على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافاً
ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث
في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك
المذكور من اقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول
الفايدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت
بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان
عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء
على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة
وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل
اي وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه
لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم
الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي

لانه

لانه لما جعل ثمو صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء
وكسر ما قبلها كادل في دلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه
ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها
اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس
ان موته امر عظيم ليعذر في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الا
صطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع
عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت
فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمرواه ويا حسرتاه
ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم

دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما **وحكمه** اي حكم المندوب

في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب

على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل

حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم وان

كان مضافا او مشتبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه

على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب

الا المعرفة **و**جاز **لك زيادة الالف في اخره** اي في اخر المندوب

لمد الصوت المطلوب في الندبة **فان خفت اللبس** اي التباس

ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس

لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة

قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب

واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت **واغلامكموه**

اذا الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين

اثنين **و**جاز **لك الهاء** اي الحاقها بهذه المدات **في حال الوقف**

لبيانها

لبيانها **ولا يندب** من قسم المندوب المتفجع عليه عندنا **الا الاسم المعروف**

الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والمتفجع

عليه **فلا يقال وارجلاه** انما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص

اشقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه

وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف

مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف

بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة

فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز

مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز **مثل وازيدا الطويلاه خلافا ليونس**

فانه يجوز الحاق الالف باخر الوصف فان اتصال الموصوف

بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف

والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات

فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما

متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي

الشاميناه والجيجه القادح **ويجوز لقيام قرينه حذف حرف النداء**
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء
تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء الى انه منادى **والاشارة**
اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام **والمستغاث**
والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام
والحذف تنافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف
حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل **نحو يوسف اعرض عن هذا** اي يا يوسف **و**لفظة
اي اذا وصف بذي اللام نحو **ايها الرجل** اي يا ايها الرجل او
بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا
يجوز الحذف من ايهذا من غير ان تصف هذا بذي اللام والمضاف
الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من

لايزال

لايزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداءها نحو يا انت و
يا اياك **وشذ** حذف حرف النداء من اسم الجنس **في اصبح ليل** اي صر صبحا
يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته
امرءة امرء القيس حين كرهته **وفي افتد مخنوق** اي يا مخنوق قاله شخص
وقع في الليل على نايم مستلف فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف
النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا **وفي اطرق كرا** اي
يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم
غير العلم قيل هي رقيه يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق
كرا اطرق كرا ان النعامه في القرى فيسكن حتى يصادوا والمعنى
ان النعامه الذي هو اكبر منك قد اصطيد واحمل الى القرى
فلا تخلي ايضا **وقد يحذف المنادى لقيام قرينه جوازا نحو الا يا**
اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم
اسجدوا والقرينه امتناع دخولها على الفعل بخلاف قراءة الا
يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبه

مبحث الاشتغال

للمضارع ادغمت نونها في نا نحو الاو يسجد وافعل مضارع سقط نونه
بالنصب **والثالث** اي من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف
ناصب المفعول به فيها **ما** اي مفعول **اضمر** اي قلد **عامله** الناصب
له **على شريطة التفسير** الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط ما هو تفسيره اي التفسير العامل
بما بعده فانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر
والمفسر **وهو** اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير **كل اسم بعده**
فعل او شبهه احترز به عن نحو زيدا بوك ولا يريد به ان يليه
الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه و زيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه **عنه** اي عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اي بالعمل في ضميره **او في متعلقه** اي متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله بان يكون الفعل و شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه لسبب

ذلك

ذلك الاشتغال لا بسبب **اخر بحيث لو سلط** بمجرد دفع
ذلك الاشتغال **عليه** اي على ذلك الاسم **هو** اي الحد
الامرين الفعل او شبهه بعينه **او مناسبه** اي ما يناسبه
بالترادف واللزوم **لنصبه** اي لنصب احد هذين الامرين
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن
العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته فان
المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان
عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد
النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنته وههنا
صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه
بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل

بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل
بالضمير باقسام الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والاحر
في ترتيبها حينئذ تاخير المثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء
مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء
يلزمه ملابسة للمحبوس عليه ينصب زيدا في هذه الامثلة بفعل
مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا
في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس

جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر
بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم
ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار
او الواجب فيه الرفع والنصب او يستوي فيه الامران والى
هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتدا ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
يرجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان
لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب
فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة
المرجحة النصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب

اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي
والدعاء نحو لقيت القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير
الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف
ايضا وانما قال لمع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب
نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل **و** مثل اما مع
غير **اذا** الواقع على الاسم المذكور **للمفاجاة** في كونه من اقوى القرائن
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا
للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث
الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد
بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها ولا تناقض **ويختار النصب**
في الاسم المذكور **بالعطف** اي بسبب عطف جملة هو فيها

مع

على جملة فعلية مقدمة **للتناسب** اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين
نحو خرجت فزيدا لقيته **وبعد حرف النفي** يعني ما ولا وان
وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا
يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا عمروا وان
زيدا ضربته الا تاديبا **وبعد حرف الاستفهام** نحو ازيدا ضربته
وانما قال لحرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام
مثل من زيدا اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل
هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير
الفعل **وبعد اذا الشرطية** الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه **وبعد حيث** الدالة على المجازاة
في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه **وفي ما قبل الامر و**
النهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل

زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي مما
بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل
الامر والنهي النصب في الاسم المذكور **اذ هي** اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا انصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا **و** كذلك يختار النصب
في الاسم المذكور **عند خوف لبس المفسر** اي لالتباس ما هو
مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال
بل من حيث هو خبر في حال الرفع **بالصفة** فلا يعلم انه خبر عن
الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او
صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فلالتباس ما هو بين
خبر تميز ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا
بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا
مثل قوله تعالى **انا كل شيء خلقناه بقدر** بنصب كل على الاشتغال
بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان

سوالله

موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا او هو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق
لنا انه بقدر فانه يفهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق
الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد
وقد يستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار
كل واحد منهما بلا تفاوت **في مثل زيد قام وعمرو اكرمته** اي
عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى
لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي
وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة فعلية
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه لتقدير الفعل والوجهان
مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية
فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف

مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت
لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذا الكبرى ايضا قريبة غير مقصورة
منها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبداء فالصغرى
اقرب **ويجب النصب** اي نصب اسم المذكور **بعد حرف الشرط**
والمراد بها ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط
فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب **وكذا يجب بعد حرف التحضيض** وهو هلا والا ولو لا
ولو ما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا **نحو ان زيدا ضربته ضربك** مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض **وليس مثل ازيد ذهب
به منه** اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيد فيه وان
كان يظن في بادي الرائ انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم

بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا تعمل النصب وكذا مناسبه
اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر
مناسب اخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب
به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ملح اسند اليه فلا اتحاد فيما ذكرته مفقود
واذا كان الامر كذلك **فالرفع لازم** اي رفع زيد في المثال واجب
بالابتداء ونصبه غير جايز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب **وكذا** اي مثل
ذهب به قوله تعالى **وكل شئ فعلوه في الزبر** اي في صحايف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل
منه لصار التقدير فعلوا كل شئ في الزبر فقوله في الزبر ان كان
متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست

محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الاية فات معنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء مفعول
لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تع وكل صغير وكبير
مستطر لا ان كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع
لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة
لشيء والجار المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتداء وتقديره
كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل
المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار
فيه النصب والظاهر ان قوله تع الزانية والزاني واجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة دليل تحت هذه القاعدة مع
ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن
بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراج عن القاعدة

المذكورة

المذكوره لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى ما
تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما الفاء فيه مرتبة بمعنى الشرط عند المبرد
لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه
معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبة بالشرط
لدلالته على سببية الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه
فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين
فيه الرفع والاية جملتان المستقلتان عند سيبويه والزانية
مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف
اي حكم الزانيه والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله تع فاجلدوا
جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببيه
اي ان ثبت زناهما فاجلدوا كل واحد وقيل زايدة او للتفسير
وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل

في الضابطة فتعين الرفع **والا** اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط
وان لم يكن الامر جملتين ايضا فهي يكون داخلة تحت الضابطة
فالمختار فيه **النصب** واختيار النصب باطل لاتفاق القراء
على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الامر جملتين
لتعين الرفع **الرابع** من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها **التحذير** وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكره **وهو** في اللغة تخويف شيء وتبعيده عنه
وفي اصطلاح النحاة **معمول** اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا
مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا **له مما بعده** اي مما بعد
ذلك المعمول **او ذكر المحذر منه مكررا** على صيغة المجهول عطفا
على حذرا وذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في
المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمر مقدرا ان تقدير الكلام او معمول بتقدير

اتق

اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى
المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر **مثل اياك والاسد وان**
تحذف هذان مثالان الاول نوعي التحذير ومعناهما بعد
نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف
الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى تقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من
تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما
منها **والطريق الطريق** مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير
صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه
مثل بعد ونح وتقدير بعد نح مثال النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب
ان يقال بتقدير بعض او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع
افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك

بحث مفعول فيه

نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه
ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد
في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا
وليس كذلك فانه ايض تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد **وتقول** في قسمي
النوع الاول **اياك من الاسد** كما كنت تقول اياك والاسد
ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف **و**تقول في المثال
الاخير **اياك ان تحذف بتقدير من** اي اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول
اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان
فان قلت فليكن لتقدير العاطف قلنا حذف العاطف
اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل** اي حدث **مذكور** تضمنا في ضمن

الفعل

الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان
والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما
فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج
به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان
فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه
فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم
الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما
فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه مذكور ليخرج مثل
هذا الباب منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور
الا لزيادة تصوير المعرف وقوله **من زمان او مكان** لبيان

لما الموصولة او الموصوفة واشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد
البيان حكم كل منهما وهو ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على
المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا
مفعولا فيه ولذلك قال **وشرط نصبه** اي شرط نصب المفعول
فيه **تقدير في** اذ التلفظ بها يوجب الجر **وظروف الزمان كلها**
مبهما كان الزمان او محدودا **تقبل ذلك** اي تقدير في لان
المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم **وظروف المكان ان كان** المكان
مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما
في الابهام نحو جلست خلفك **والا** اي وان لم يكن مبهما
بل محدود

بل محدودا **فلا يقبل** تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد **وفسر المبهم**
من المكان **بالجهات الست** وهي امام وخلف ويمين و
شمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما
لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال
وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست **عند ولدى**
وشبههما نحو دون وسوى **لابهامهما** اي لابهام عند ولدى
لم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض
النسخ لابهامهما كما هو الظاهر **و**كذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك **لكثرته**
في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه **و**كذا حمل عليه **ما**
بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه **على الاصح** فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به

لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف
لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول
فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون
الدار مثلا وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا
قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول
به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان
خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره
فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد
فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس
كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار صح ولا
يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح

فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع نحو دخلت في الدار
صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل سيبويه ان استعماله
بفي شاذ **وينصب** اي المفعول فيه **بعامل مضمر** بلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم
الجمعة والعامل مضمر **على شريطة التفسير** نحو يوم الجمعة صمت
فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به **المفعول له**
هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده
وخرج به ساير المفاعيل هما فعل مطلقا او به او فيه او معه
فعل اي حدث **مذكورا** اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج
عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من
قال لم ضربت زيدا فقوله مذكورا احتراز عن مثل اعجبني
التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل
الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا
المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا

قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وح يرد نحو
اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه للعمل فيه **مثل ضربته تاديبا** مثال لما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الظرف فان التاديب انما يحصل بالضرب مثلا ويترتب
عليه **وقعدت عن الحرب جبنا** مثال لما فعل بسبب وجوده
فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقايل
يكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل المفعول المطلق
يخالف **خلافا** ظاهرا **للزجاج فانه** اي المفعول له **عنده**
الزجاج **مصدر** من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين
المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن
الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد
قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته
الا يرى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء
زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن
حقيقتها

الحال

حقيقتها **وشرط نصبه** اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط
كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جيتك للسمن
والاكرامك لزايد عنده مفعول له على ما يدل عليه حاشية
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقديره في فهذا
ايضا خلاف اصطلاح القوم **تقدير اللام** لانها اذا ظهرت
لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الاهما
فلا يقدر غيرها من من والباء او في من تركيبه كاسم الفاعل
نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما
والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا **او معناه** المستنبط
من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة و
التنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي
والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في
الدار قائما وكانه اسد صائلا **وشرطها** اي شرط الحال **ان**

تكون نكرة لكونها نكرة في الحال عن ذي الحال وحق الحال ان
تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زايد على الغرض **و** ان يكون
صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه
التعريف **غالبا** اي ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في
جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد
وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة
نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا
حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك
رجل راكبا او بعد الانتقاض للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا
او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون
ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط

يكون

يكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد الاشتراط كون صاحبها
معرفة حتى لا يكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون
نكرة **وارسلها العراك** ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال لبيت لبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل
حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو
ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد
به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض لا مداخلة الابل [illegible]

مخصوصا او المعنى على تعص مثل تعصل لك خا ومررت به وحده
ونحوه مثل فعلته جهدك متاول بالنكرة فلا يرد نقضا على
قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اي لعلها العراك وينفرد وحده اي
انفراده ويجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا
وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف
موضوعة موضع النكرات اي معركة ومنفردا ومجتهدا
فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن
الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها
اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بها
سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة فيها وبين معرفة وجب
تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها
لانهما في المعنى مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان
لم يلتبس

لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما
كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل
المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف
وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل
او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز اصلا نظرا
الى ضعف الظرف في العمل وجوز الاخفش بشرط تقدم المبتدأ
على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع المبتداء عن
الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا
قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفيه الا ان
الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في

العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما
لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذوي
الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان
مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا
عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون
تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا
قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب

بعضهم

بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالا كافة وبعضهم بجعلها
مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل
على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان
يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة
حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد با
لمشتق ومع هذا فلا شك ان الغالب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسر وهو ما بقي فيه حموضة
واطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما
جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطوبية ولا حاجة
الى تاويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار
عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب
باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا اطيب عند محققيهم وتقدم بسرا

على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان
باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقة والبسرية
تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية
وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجب
ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو
ضمير منه فيجب ان تليه وقال الرضي واما الضمير المستكن في افعل
فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع
هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي
اشير حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار
اليه التمر اليابس فلا يقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح
حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة
نخلتي بسرا طيب منه **وتكون** اي الحال **جملة** لدلالتها على

الهيئة

الهيئة كالمفردات فصح ان وقعت حالا امثالها ولكن يجب
ان يكون الجملة الحالية **خبرية** محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة
الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من
رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما
اسمية او فعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا
منفيا فهذه خمس جمل **والاسمية** اي الجملة الاسمية الحالية
متلبسة **بالواو والضمير** معا لقوة الاسمية في الاستقلال
فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب **او بالواو** وحدها لانها تدل
على الرابط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت
نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اي الرابط بالواو وحدها

او بهما مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا
يجوز الواو تقول هذا الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل
بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما **او بالضمير وحده على**
ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط
في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح **والمضارع**
المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا
مثبتا متلبسة **بالضمير وحده** لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع **وما سواهما**
اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجملة المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت
او المنفي **بالواو والضمير** معا **او باحدهما** وحده من غير ضعف
عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم
غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني

زيد

زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد
وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو **ولا بد**
في الماضي المثبت لا المنفي **من** دخول لفظة **قد** المقربة زمان
الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا لدلالتها
على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه
عليه ليجوز الا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت **ظاهرة**
في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه **او مقدرة** منوية نحو
قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
بحذف قد وسيبويه تاول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما

حضرت صلاة وهم فيكون جملة حضرت صفة موصوف محذوف
هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في
الاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل
في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي للشارع
في السفر والمتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد
حال ومقالية كقولك راكبا لمن تقول كيف جئت اي جئت راكبا
بقرينة السوال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة
مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد
ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب
الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر
بمعنى

بمعنى تحققت وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا
المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت
منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح
احق التقديرات عندي ان يقدر يحيى عطوفا وشرطها
اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة
لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل
في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية
احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال
مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون
عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها و
الا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله
شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو

فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين

المستقر اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه

موضوع فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت

مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز

به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام

في قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشاء في

الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز

عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما

موضوع المفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل

جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد

واحد من جزئياته بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع

له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام

الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به

الاحتراز من عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل

واحد

واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه

لكن لما كان عمر اشهر ذال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص

لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي **عن ذات** لا عن وصف

واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر

الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع

لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له

معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو

اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي

جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل

او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه

بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام

الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال

رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا

يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما

يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة** صفتان
لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكور نحو رطل زيتا والمقدرة
نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب
الى زيد نفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه **فالاول**
اي القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
يرفعه **عن مفرد** نعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين
غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا
يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيه اكثر والمقدار **اما** يتحقق **في** ضمن عدد **نحو عشرين درهما**
وسياتي ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد **واما**
في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن **نحو رطل زيتا** فان الرطل
نصف المن **و** نحو **منوان سمنا** وكالكيل نحو قفيزان برا و
كالذراع نحو ذراع ثوبا **و** كالمقياس نحو **على التمرة مثلها**
زبدا

زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك
عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها
زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير
وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا
والنون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا
ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام
الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم
مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه
الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الاتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان
يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل

لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام
التعريف لما دخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف
معها لا ينصب التميز عنه فلا يقال الراقود خلا **فيفرد** اي التميز
وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا **ان كان** اي التميز **جنسا**
وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس **الا ان يقصد الانواع** اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايض لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد
من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان
يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصات
الكلية او التشخصية **ويجمع** اي يورد التميز على ما فوق الواحد
جوازا حيث لم يقصد الواحد **في غيره** اي غير الجنس نحو عندي

عدل

عدل ثوبين او اثوابا **ثم ان كان** اي المفرد المقدار تاما **بتنوين**
او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز متلبسا بتنوين المفرد او
بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التميز **جازت الاضافة**
اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام
بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن **والا** اي وان لم
يكن بتنوين ونون التثنية بان يكون بنون الجمع والاضافة
فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في
الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة
اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايض الا على
قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد **وعن غير مقدار** عطف على عن

مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد
غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم
حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض
اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع
الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة
في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما
هي لمجرد النسبة لا غير جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو
زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو

اعجبني

اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا
نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص بما انتصب عنه
وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما
انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز بين الجملة او ما
ضاهاها فهذان المثالان في اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد
نفسا او ابا وزيد طيب نفسا او ابا وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا
وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير
مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة ورد لكل من التميز الواقع في
الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص
بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض
غير اضافي وكل منهما المتعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف
على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه
اظهر التميزات ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما او ورد من

الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة
الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل
مثالا للتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون
فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون الضمير معينا معلوما
والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه
خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما
الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن نصا في
المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله
له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة له
اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان
يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان
يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه

ابو عمر

ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب
مسندا الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه
خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي
لمتعلق زيد وهو الذات المقدر اعني الشيء المنسوب الى زيد
فيطابق التميز مهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء
كانت نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من
وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل
قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا اردت اباء واجدادا له فعلى كل
من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورده مفردا واذا قصد تثنيته
اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح

ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل و
الكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان تثنى ذلك الجنس او
يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما او الزيدان علما او الزيدون
علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين
والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين
نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز
صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما ولته بها نحو كفى زيد رجلا فان
معناه كفاه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب
عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته
فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده
بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة
اي كانت الصفة صفة له مع مطابقها اياه او مطابقته اياها ويجوز

ان يكون

ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة
له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة
الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث
انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس
وقولهم غير من قايل يويد التميز لان تزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود
مدحه بالفروسية لا بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون درهما
عشرون ولا زيدا رطل لان عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما
قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له ان جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او ان جعلته متعديا نحو امتلا

الاناء ماء اي ملاء ه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم
لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل
التجوز قد وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ
ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة
فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجار
فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد لان كان اسناد الربح اليه
حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز
في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة
خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح
وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمكنها

في هذا التجويز

في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد الضمير الشان
لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا من نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز
نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايض على هذا الوجه بان يكون
تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس فان المعنى وما كادت
نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك **المستثنى**
اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين
لما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في
تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن
اجراءها عليه الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع فالمتصل هو**
المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات
المستثنى المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاء ني احد الا زيدا واجزاؤه

مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد **لفظا** اي ملفوظا

نحو جاءني القوم الا زيدا **او تقديرا** اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما

جاءني احد الا زيد **بالا** غير الصفة **واخواتها** واحترز به عن نحو جاءني

القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد ما**

اي بعد الا واخواتها **غير مخرج** من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى

المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم

الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا **وهو** اي المستثنى

مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن لمن

تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير

مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار **منصوب** وجوبا **اذا**

كان واقعا **بعد الا** لا بعد غير وسوى وغيرهما **غير الصفة** قيد به وان لم

يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه **في**

كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا

واحترز

واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب

على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب

تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه

منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا

مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا

وخلا الا ان يقال لا حاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا

يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا

كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل

بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة

الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول **او مقدما**

عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان المستثنى

مقدما **على المستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني

الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل

منه **او منقطعا** اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا

بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات
وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان
اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا
يتصور فيه الابدال الا غلطا وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة و
المستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم
فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله
اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي رحمه الله تعالى فمن رحمه الله هو المرحوم
المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد
خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من
عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف

من ويوصل

من ويوصل بالفعل فيتعدى بنفسه والشرط هذا التضمين او الحذف
والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل
في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب لهما انما هو في اكثر الاستعمالات
لانهما فعلان ماضيان كما عرفته وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا
جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما
اكثر او ما خلا او ما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال
نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا والتقدير خلو زيد وعدو
عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو
مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية

بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد
ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان
ما فيهما زايدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل
في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا
وبعد لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما
لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيهما لانها قايمة مقام الا فلا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد
الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل
عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام
موجب

موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه
احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
لكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم
يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان
حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء و
نحو ما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو
المختار او بطريق الاستثناء وهو جايز غير مختار وانما اختاروا البدل
في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه
بالمفعول لا بالاصالة او بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة او
بغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور

لعوامل

ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العمل عن المستثنى
منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه **وهو**
اي والحال ان المستثنى **واقع في غير كلام الموجب** واشترط ذلك
ليفيد فايدة صحيحة **مثل ما ضربني الا زيد** اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيدا **الا ان يستقيم المعنى** بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند
المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا **مثل قرات**
الا يوم كذا اي وقعت القراة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقايل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في
بعض الصور فربما لا يستقيم على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى ولئن

لا يصح

لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى
منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين
هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جايزة مع القرينة وغير جايزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفتها واحدا اياها في ذلك مما يكثر ويغلب
اما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفتها واحدا اياها فمما يقل كما في المثال
المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس
الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم
الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم
فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب

فيه عدم استقامة المعنى **ومن ثم** اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب
الا ان يستقيم المعنى **لم يجز** مثل **ما زال زيد الا عالما** اذ معنى ما زال الثبت
لان النفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دايما على جميع الصفات الا على
صفة العلم فلا يستقيم قال الشيخ الرضي يمكن ان يحمل الصفات على
ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع
جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال
مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك
او المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك **وان تعذر البدل**
من حيث حمله **على اللفظ** اي اللفظ المستثنى منه **فعلى الموضع** يحمل
اي على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا
مجرور

مجرور محمول على لفظه **ومثل لا احد فيها** اي في الدار **الا عمرو** فعمرو محمول
على محل احد لا على لفظه **ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به** اي لا يعتد به
فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما او
صفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا
يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
في الصورة الاولى **لان من** الاستغراقية **لا تزاد** اتفاقا **بعد الاثبات**
اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي
بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان
في قوة لنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جايز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو با
لنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب
الحاصل بالعامل فلا بد حينئذ من تقديرها حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا

العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء ولو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
منه لا بد حينئذ من تقديرها كذلك ليعمل فيه هذا العمل وما ولا لا يقدران
لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفي بدخوله على المبدل
منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى
المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لا
نتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث
تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل نحو مرفوع
على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول
على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو الرفع بالابتداء
فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو
لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل
لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه بالا
لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها

لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية
ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز
ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها
وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي
وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر
السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه
مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم
واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة
المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو حاشا زيدا
اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون
الصفة فهو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكانه لما انجر بها المستثنى للاضافة انتقل اعرابه
اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار
قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل

غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها **حملت على الا**
واستعملت مثلها **في الاستثناء** على خلاف الاصل وذلك لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله **كما حملت الا عليها** اي على كلمة غير **في**
الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا **اذا كانت** اي الا **تابعة**
لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها المذكور الا مقدرا
كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون
متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في
الاستثناء ان المستثنى منه متعددا فلا يقول في الصفة جاءني
رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا
كقوم ورهط وان يكون مثنى فلا خل فيه نحو ما جاءني رجلان
الا زيد **منكورا** اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد والاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به
الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع

غير

غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان محصورا على احد الوجهين
وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو رجل الا زيدا
جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرايط
الى حمل الا على غير **لتعذر الاستثناء** عند وجودها فيضطر الى حملها
على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة
غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور
نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني
رجال الا واحدا او الا احادا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص
اليه في بيان هذه القاعدة **نحو لو كان فيهما** اي في السماء والارض
الهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور **الا الله** اي غير الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام والاتفاق الا بصفة لانها تابعة لجمع
منكور غير محصور وهي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة

بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على
الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة
مستثنى عنها الله لفسدتا وفهم لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى
عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما الهة
غير مستثنى الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على
انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد
الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة **وضعف** حمل الا على غير **في غيره**
اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ ومذهب سيبويه
جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني
احد الا زيد ان تكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله
وكل اخ يفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة
لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب
لانه في كلام موجب والمستثنى فيه واجب النصب وحمل المص ذلك على
الشذوذ وقال في البيت شذوذان اخراج احدهما وصف كل دون

المضاف

خبر كان

المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه انه هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل **واعراب سوى وسواء النصب على الظرف** اي بناء على ظرفيتهما
لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد
على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا
وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما
دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه
لرفضهم فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في
استكثار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** واستعرفتها في قسم الفعل ان شاء
الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول كان او احدى اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك مما يتصور بعد

تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب
ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قايم بان يقال يصدق على يضرب وقايم
في هذين المثالين المعرف ليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في
جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت
عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل كان**
زيد قايما وامره اي امر خبر كان واخواتها **كامر خبر المبتداء** في اقسامه
واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتداء والخبر **ولكنه يتقدم**
على اسمها حال كونه **معرفة** حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف
اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان
الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان
هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة واضحة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان

الفتى

الفتى هذا **ويحذف عامله** اي عامل خبر كان وهو كان لا غير كان واخواتها
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها **في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا**
فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان
اسم ثم فاء بعده اسم **اربعة اوجه** نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها
نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا
فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير
فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها
بحسب قلة الحذف وكثرته **ويجب الحذف** اي حذف عامله يعني كان
في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان
عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا

انطلقت وهذا على تقدير الفتح للهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان
كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام
اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها** واستعمالها
في قسم الحرف ان شاء الله تعالى **هو المسند اليه بعد دخولها** اي دخول ان
واحدى اخواتها **مثل ان زيدا قايم** وبما عرفت من معنى البعدية اولا
فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ان زيدا ابوه قائم
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم
لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه
بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن
كله من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل
منها تجوزا ولا يبعد ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس
اسما لها لعدم عملها فيه **هو المسند اليه بعد دخولها** خرج به

مثل

مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم كما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها
مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله **يليها** اي يلي المسند
اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضافا او مشبها به** اي
بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من
الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما
بقي من الضمير المرفوع في يليها **مثل لا غلام رجل** مثال لما يليها نكرة
مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها **ولا عشرين درهما لك** مثال لما يليها نكرة مشبها
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما
فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان **مفردا** بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها
به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه ليترتب عليه قوله **فهو مبني
على ما ينصب به** فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لا تحكمه غير
ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل

دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في
جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح
ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين
ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل
فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او
تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن
المضاف ولا المضارع لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان
اي المسند اليه بعد دخولها معرفة باشفاء الشرط الثاني
او مفصولا بينها اي بين ذلك المسند اليه وبين لا باشفاء شرط
الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع اشفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا
عمرو

عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام
رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب
في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع
الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في
المعرفة ليكون كالعوض عما في النكرة من معنى نفي الاحاد واما في
النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل
افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جاز في المعرفة ايضا ونحو قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي عليه السلام ولا رفع فيه ولا
تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير
المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره

عليه السلام بحذف الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد

حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير **وفي مثل لا حول**

ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب

كل منهما نكرة بلا فصل يجوز **خمسة اوجه** بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه

فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول **فتحهما** اي لا حول ولا قوة الا

بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول

عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله

او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر

الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية **و**الثاني **فتح الاول**

ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله **ولا قوة** اما فتح الاول فلان

لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد

النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة

حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل

منهما خبر على حدة **و**الثالث **فتح الاول ورفع الثاني** نحو لا حول ولا

قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني

فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء

عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة

بان يقدر لكل منهما خبر **و**الرابع **رفعهما** بالابتداء نحو لا حول ولا قوة

الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة

للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا **و**الخامس **رفع الاول** على ان لا

بمعنى ليس **على ضعف** فان عمل لا بمعنى ليس قليل **وفتح الثاني** نحو

لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه

ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير

لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد

حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب

فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول

الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا

ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد

على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على
لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها
اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام
حقيقة فيقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول
عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل
ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال
هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل
ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا
زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه
قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصبه ونونه وهي
عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان
القياس

القياس لا رجل ولكن نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت
اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة النعت
اي لا الثاني وما بعده احتراز عن نحو لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا
حال من ضمير المبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني ومبني على الفتح وجب
بنعته لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه
نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت التابع
لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعات في
الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظ

او محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح با وظريف بالرفع بالنصب

والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير

رفعا حملا على محله البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب

وقد مر تا مثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني

اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف

معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في

المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل

على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على

المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف

ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بل الموكدة المعطوف على

المنفي تزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة الا بالله مثل لا اب وابنا او ابن

في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى

وتازر او سائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها

حكم توابع المنادى كما ذكره الاندلسي ومثل لا ابا له ولا غلامي له

اي

اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على

ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون

من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال

لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به

والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له ولا غلامي

له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما

في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه

ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات

الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف

اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو

مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له ولا

غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة

فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة

مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي
معنى ما اشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لا بين ان الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره
ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف
بالمضاف في معنى الاختصاص **لم يجز تركيب لا ابا فيها** اي في الدار لعدم الاختصاص
فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له
وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
على الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها تركيب يضاف فيه الاب الى
الدار لمشاركته في اصل معناه **وليس** اي مثل هذين التركيبين **بمضاف**
حقيقة **لفساد المعنى** المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت
جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير بالاستقلال من غير احتياج
الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما
اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة فانه لا يتم الا بتقدير
الخبر اي لا اباه موجود ولا غلاماه موجودان واما ثانيا فلان المراد

نفي

نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين **خلافا لسيبويه** والخليل وجمهور النحاة وانما خص المصنف
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان المقصود بيان
الخلاف لا تعيين المخالفين فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
الى ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم المص بفساده
لما عرفت **ويحذف** اسم لا حذفا كثيرا **في مثل لا عليك اي لا باس عليك**
ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي في الامثلة موجود
وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** في النفي والدخول
على الجملة الاسمية **بليس هو المسند بعد دخولهما** اي دخول
ما ولا **وهو** اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما **لغة**
حجازية وخص الحجازية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما

اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهم لا يجعلون الخبر
خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم **واذا زيدت ان مع ما** نحو ما ان زيد قايم قيل لما اختصت
ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالاتهم وهي زايدة عند البصريين ونافية
موكدة عند الكوفيين **او انتقض النفي بالا** نحو ما زيد الا قايم **او تقدم الخبر**
على الاسم **بطل العمل** اي عملها انما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها
وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي
فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها
في العمل **واذا عطف عليه** اي على خبرهما **بموجب** بكسر الجيم اي بعاطف
يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر
وما عمرو قائما لكن قاعد **فالرفع** اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه

نحو قائم زيد

بمنزلة

مبحث اضافه

بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل** اي اسم اشتمل لخروج
الحروف لا واخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم **على علم المضاف**
اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء
كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو
مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه
مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل
على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل
بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان
لم يكن داخلا في تعريفه **والمضاف اليه** وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب المصنف في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا **كل اسم** حقيقة او حكما
ليشتمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
فانها في حكم المصادر **نسب اليه شيء** اسما كان نحو غلام زيد او فعلا

مثل مررت بزيد **بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا** اي ملفوظا كان
ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب
اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا **نجر فالتقدير** اي تقدير
الحرف **شرطه ان يكون المضاف اسما** اذ لو كان فعلا لابد من ان
يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد **مجردا** اي منسلخا عنه **تنوينه** او ما قام
مقامه من نوني التثنية والجمع **لاجلها** اي لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين
مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يسوا قائلين بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكون الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه
له

له ان التقسيم الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر
لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء
فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في
قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى
زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه
قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان
الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة فليس فائدة الاضافة
الا التخفيف في اللفظ **وهي** اي الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية**
اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه
فالمعنوية علامتها **ان يكون المضاف فيها غير صفة** كاسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة **مضافة الى معمولها** فاعلها او مفعولها قبل الانضمام
سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها
بل الى غيره كمضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو زيد ضارب زيد
حسن الوجه **وهي** الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء **اما بمعنى اللام فيما**
اي في المضاف اليه **عدا جنس المضاف** وظرفه اي لا يكون صادقا على
المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام
صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايض صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه **واما بمعنى في في ظرفه** اي ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له
فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو كليث واسد او اعم
مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة حينئذ ايض بمعنى اللام

وا ما اخص

واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى
من والا فهي ايض بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الا
ختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى
التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد **وهو** اي كون الاضافة
بمعنى في قليل في استعمالهم لانهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى
اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام لاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما
كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل

قسماعلى حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم

فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة

بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا

اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان هيئة التركيب في

الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة

امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب معهودية فان ذلك غير

لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى

واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية

المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد

يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله شعر ولقد امر على اللئيم

يسبني مضيت ثم قلت لا يعنيني وذلك على خلاف الوضع وليس

يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا يفيدا التعريف وان كانا

مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف

اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون و

كذلك

كذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم

والشجاعة فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلته في الشيء

الفلاني ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف

مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء

ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل

وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء

فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان

معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان

يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان يكن معرفة فلا حاجة

الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند

الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت

عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان

طالبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف

ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث

يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها
علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما
بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف
المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما
لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو
الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا
فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من
الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة
احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا

عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل
ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه من قبيل
اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد الاضافة اللفظية فايدة
الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا
في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل باداء ما يسقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي
اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيدا
وحكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع ضاربا
زيد او ضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير
واستتاره في الصفة كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر في القايم واضيف القايم اليه للتخفيف
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
قايم الغلام اصله زيد قايم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي

من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من
التعريف والتخصيص **جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه** باضافة صفة
الى معمولها وجعلها صفة لنكرة من جهة انها لم يفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة
للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثم هو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة
الاضافة الفعلية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل
واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون
باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
و**من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربوا
زيد** لحصول التخفيف بحذف النون **وامتنع الضارب زيد** لعدم
التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص

بل يكفي

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخر لكثرة لواحقه **خلافا للفراء** فانه يجيز تركيب الضارب زيد اما
لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه
بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد
ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار
المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد
فكما لا يمتنع ذلك حيث تبع بعض البلغاء لا يمتنع هذا القول فاجاب
المص عنه بقوله **وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها** يعني هذا القول
ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع
الضارب زيد لعدم الفايدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال
به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه

مفعول معه اولانه قد يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلها
حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها
بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي
خلفها اطفالها اي ممدوح الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق
يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من
قبيل الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها
تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادني
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عايذ اي حديثات النتاج حال
من المائة تزجي بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق
وفاعله ضمير واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة
الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة الحرف الذي من القصيدة واما
لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك واجاب المص عنه بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف

لزوال

لزوال التنوين باللام لكنه جاز **حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه**
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول وجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة
والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام التعريف وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع
الفارق **والضاربك** يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم
جوازه لما عرفت **و كذا اشباهه** وهو الضاربي والضاربه وغيرهما **فيمن قال**
اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه **انه** اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف فان الكاف منصوب المحل على
المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا الاضافة فانه لا يحتاج
جواز الى الحمل **حملا** اي لمحموليته **على ضاربك** فانه فاعل المفعول
لهو الفعل المعلل به اعني جاز كانهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين و
المفعولين مجردة عن اللام لمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل

التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك
وجوزوا بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا ثبوته قبل الاضافة لا
الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل
على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا الاضافة انها
لو سقط الاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك ولا على وجه يكون الضمير
منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيها الضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم
يضاف فيقال الضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصاله
الكاف لا الاضافة ولقايل ان يقولوا الا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر
متصل من غير اعتبار حذف ثبوتهما قبل الاضافة لا الاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم ان حملنا قوله وصحح

الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على
نظيرها على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب
المص على موافقة بعض الشارحين ذلك ان يجعل كل واحدة منها اشارة
الى مسئلة على حدة ثم مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن
اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف
يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع
ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة واحدة ظاهر
يتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما **ولا يضاف موصوف الى
صفة** مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب
الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر **و**لهذا المعنى بعينه
لا يضاف **صفة الى موصوفها** فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع

وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيه فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على
القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة
المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقله
وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول
فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه و
الجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا
اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد
اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة
الاولى

الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يمشي في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى و
يرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها ومثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة
على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث
انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب
ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاحيان

والجنس وحيس ومنع في المعاني والاحداث وغير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك
اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا
يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف والتخصيص واعمية العين
عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها
خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص
قولهم سعيد كرز فان سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد
مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس

في اخره

في اخره حرف علة او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما
كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة
لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مشبه
بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليه الحركة
بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره
للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت
اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الاعلال نحو عصاي ورحاي
وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كون لغير التثنية ياء
لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية
كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف

الى يآء المتكلم ياء ادغمت في يآء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الوا حدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى يآء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم
اليآء في اليآء صار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو يآء لاجتماع
الواو واليآء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى يآء المتكلم قلبت واوه
يآء وادغمت اليآء في اليآء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت يآء ساكنة وجب
بقآء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت
قبل اليآء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي
مصطفون مصطفى لخفة الفتحة وفتحت اليآء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث للساكنين اي للزوم التقآء الساكنين ان تحرك واختير الفتح لخفته
واما الاسمآء الست التي مر البحث عنها مضافة الى غير يآء المتكلم فاخي وابي
اي في الحال في اخ واب منها اذا اضيف الى يآء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل
يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي
برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها يآء وادغام اليآء في اليآء وقد
تمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما

لفظا

لفظا ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحآء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون
في الاضافة فاجتمعت يآءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جآء
جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فدا لكم وتقول اي المراة
قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى يآء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور
ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسمآء
الاربعة ويقال في فم حال الاضافة الى يآء المتكلم في بالرد والقلب والادغام
في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض
عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسمآء الخمسة
عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح
الفآء افصح منهما اي من الضم والكسر وجآء حم مثل يد فيقال هذا
حم وحمك ورايت حما وحماك ومررت بحم وحمك ومثل خب بالهمزة فيقال هذا حمؤ حمؤك

ورايت حما وحماك ومررت بحم وحماك **و** مثل **دلو** بالواو فيقال هذا حمو وحموك

ورايت حماو حموك ومررت بحمو وحموك **و** مثل **عصا** بالالف فيقال هذا حما وحماك

ورايت حما وحماك ومررت بحم وحماك **مطلقا** اي جواز جميع مثل هذه الاسماء

الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجي هذه الوجوه في كل

من حالتي الافراد والاضافة **وجاء هن مثل يد مطلقا** اي في الافراد والاضافة

يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك

وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير

ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف

ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان

اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند

اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاص حكم

باعتبار اضافته اليه **ولا يقطع** اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء

الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع** جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية

والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات

والمنصوبات

والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو

ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود **كل ثان** اي متاخر متي

لوحظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه فلا يخل فيه التابع الثاني والثالث

فصاعدا متلبس **باعراب سابقه** اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه

من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما **من جهة واحدة** شخصية مثل جاءني

زيد العالم فان العالم انا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية منه واعرابه

من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية

هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم المنسوب

اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا

وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب

سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله

من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان

هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى

من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه

يقتضي مسندا اصار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت
من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا او ماخوذا عمل
في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في
هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف
انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما
دخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا و
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع
بكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع** جنس شامل للتوابع
كلها وقوله **يدل على معنى في متبوعه** اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه
على حصول معنى في متبوعه **مطلقا** اي دلالة مطلقة غير مقيدة بالخصوصية

مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك
اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم
فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول المعنى في المتبوع انما هي بخصوص
موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد
غلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف
الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى في متبوعها في اي مادة كانت **وفائدته** اي فائدة النعت غالبا **تخصيص
في النكرة** كرجل عالم **او توضيح في المعرفة** كزيد الظريف **وقد يكون لمجرد الثناء**
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم **او لمجرد الذم** نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم **او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة** اذ الواحدة
يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب موارد الصفة
المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا
غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله **ولا فصل**

اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان
وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع
في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذو مال فان التميمي
يدل دائما على ان الذات ما منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما
صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل
على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في
الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية
يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل
على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل على اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار
اليه

اليه فهذا في هذا المواضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي
المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة
لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد
في المفرد كذلك يوجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية
لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في
حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة
للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم
وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل ذا الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية
يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه وكون الرجل
حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في تركيب اربعة في الاعراب
رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونث كفعول بمعنى مفعول
نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل ايضا بمعناه كرجل جريح او كان صفة
مؤنثة يجري على المذكر كعلامة **والثاني** اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب ثلث **وفي الباقي** من تلك الامور العشرة وهو الخمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **كالفعل** لشبهه به يعني ينظر الى
فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يونث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامراة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم
جاريته وبرجل معمور او معمورة داره وقايم او قايمة في الدار جاريته مثل
يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول

وهو الوصف

وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله
كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه
الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث وفي الواحد
المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبامراة ايضا
وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا
المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة
وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية
لما عرفت اكتفي بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم
عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير
مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته لم يكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر
بعدم لتبين حاله عند عدم التبعية **ومن ثم** اي من اجل كون الوصف
الثاني في الخمسة البواقي كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه** كما

حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير
حقيقي كما حسن يقعد غلمانه **وضعف** قام رجل **قاعدون غلمانه** لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند
الى الظاهر هما ضعيف **ويجوز** من غير حسن ولا ضعف **قعود غلمانه** وان
كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه
مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتداء **والمضمر لا يوصف** لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب **ولا**
يوصف به لانه ليس في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى
بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض
النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص

انه

انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله **والموصوف اخص او مساو** اي
الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني
اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف
او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها
والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات **ومن ثمه**
اي من اجل ان الموصوف اخص او مساو **لم يوصف ذو اللام الا بمثله**
اي بذي اللام الاخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما
من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل والرجل الذي كان
عندك امس **او بالمضاف الى مثله** اي مثل المعرف باللام بلا واسطة
نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب
لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص
منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف
فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل

عند صاحب هذا المذهب **وانما التزم وصف باب هذا** اي اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي
اللام والموصول والمضاف الى احدهما **للابهام** الواقع في هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد دفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعانة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذو اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم
ومن ثمة اي من اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان
الجنس **ضعف مررت بهذا الابيض** لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض
عام لا يختص بجنس دون جنس **وحسن مررت بهذا العالم** لانه يتبين
به ان المشار اليه انسان بل رجل **العطف** يعني المعطوف بالحرف **تابع مقصود**
اي قصد نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه **بالنسبة** الواقعة في الكلام
فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود **مع متبوعه** اي
كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها

نحو جاءني

نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه
بنسبة المجيء الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودة بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التوابع ويكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة
التوضيح بقوله **يتوسط بينه** اي بين ذلك التابع **وبين متبوعه احد
الحروف العشرة وسيأتي** تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه

احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني
زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالثاني
والدبير لها جهتان احديها كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه واخريها كونها معطوفا على الصفة المقدمة تابعة لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا
بالنسبة مع متبوعه لادخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف
وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يتم مانعا وقيل قد جوز الزمخشري
وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة
في الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى
ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية ولو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل

تابع

تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف
كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه
نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات
عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه **واذا عطف**
على الضمير **المرفوع** لا المنصوب والمجرور **المتصل** بارزا كان او مستترا
المنفصل **اكد بمنفصل** ولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة ما اكد او لا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من
حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له

نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا و
هو باطل فان كان الضمير منفصلا مثل ما ضربت الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل **مثل ضربت انا وزيد** وزيد ضرب
هو وغلامه **الا ان يقع فصل** بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف
عليه **فيجوز تركه** اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف
هو اباؤنا ولا زايدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد يوكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون
وقد لا يوكد والامران متساويان واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد
بالمنفصل هو الاول ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على
قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض**

حرفا

حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجارة اشد من اتصال الفاعل
المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور
لا ينفصل من جارة فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى
يوكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة
المرفوع له منزلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز
ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار وحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل
لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني
وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف
الزايد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة
والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز

تاكيد المرفوع المتصل في نحو جآءوني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك
من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في
نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي
الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبين
لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما
فلا حاجة في ربطها الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف
العطف فان المعطوف تغاير المعطوف اليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة
الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف
عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما
في المعطوف عليه **والمعطوف في حكم المعطوف عليه** فيما يجوز له ويمتنع
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما شقبا

في المعطوف

في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن
الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه
وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما مشقبلا في المعطوف احترازا عن
مثل قولنا يا رجل والحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مقصود في المعطوف
واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي
رب شاة وسخلتها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي
رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه
مفردا معرفة وامتنع وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس
بمثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثمه** اي من اجل

صح

ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز في تركيب ما**
زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب ولو نصب او خفض
لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير
الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما للمبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة
ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
يغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله **وانما**
جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب
فاء السببية اي فاء لها النسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى
للثاني فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر
فيه

فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد ليطير اليه الذباب **واذا عطف** اي وقع
العطف بناء **على وجود عاملين** بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف
واحد وقال بعض شارحي اللباب لا يظهر عندي ان العطف ههنا
محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا
معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال
على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب
زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من الاثنين فانه لا خلاف في امتناعه
مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع
وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء
شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا
فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه **لم يجز** عند الجمهور بحسب
الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين **خلافا**

للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاء بحسب الصورة ولا يأول
الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم
جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في
صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصروا
الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو
عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القرات
اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند
السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا
او منسوبا اليه فتثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في
هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو

ضرب

ضرب زيد زيدا او ضرب ضرب زيدا او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في
المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل
الضرب الشديد فيجب ح بتكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ
تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم مقامه
او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد
ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع
افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله
لافراده فانه ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد
النسبة الى بعضها فاندفع هذا التوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما
وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الالفاظ التاكيد
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر

خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع وعطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع وتحققه لكن لا في النسبة
والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي
منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى
المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول
اي مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما
نحو ضربت انت وضربنا نا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان
مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرير
متصلا ويجري اي التكرير مطلقا الا التكرير الذي هو التاكيد الحكمي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات
تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي
وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم
اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي

مختص

مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه
وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد
مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع
بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع
من ابتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة
خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر
الواحد نفسها في المونث الواحد نفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر
والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني
لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا

للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلاثة المذكورة
لغير المثنى مفردا كان وجمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المذكور
في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم
نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف
الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة والمعجمة تقول
اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المونث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون
كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا
يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا انا الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افرادها
مجتمعة ولم يصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك
الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده
بكله

بكله ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء
الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو انت ذلو لا ذلك لا لتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو
لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه
لا لتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه
الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز
تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل
نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل
لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز
تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءني

مبحث البدل

كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان

العوامل وكيلا ايخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا **واكتع واخواه**

يعني ابتع وابصع **اتباع** بفتح الهمزة على ما هو المشهور **لاجمع** يعني ليستعمل

هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونها ادل منها على المقصود

هو الجمعية **فلا يتقدم** يعني اكتع واخواه **عليه** اي على اجمع لو اجتمعت

معه **وذكرها** اي ذكر اكتع مع اخويه **دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف**

لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكر ما هو من شانه التبعية

بدون الاصل **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع** اي يقصد

بالنسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع **دونه** اي دون المتبوع

اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب

اليه بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان

ما ينسب اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك ورايت زيدا اخوك واحترز

بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف

البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به

وبقوله

وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب

اليه مع التابع ولا يصدق الحد عن المعطوف ببل لان متبوعه مقصود

ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان

بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا نحو

ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل عن احد وليس نسبة ما نسب اليه

من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة

بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع

ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى

التابع مقصودة ولكن اثباتها فيصدق على زيد انه تابع مقصودة

نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد

اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد بنسبة شيء

الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني

وهو اي البدل انواع اربعة **بدل الكل** اي بدل هو كل المبدل منه **و**

بدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فلا اضافة فيهما مثلها في خاتم

فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على
الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس
نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب
عن الغلط فالاضافة في الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان
ذاتا لا ان يتحدا مفهوما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد و
اخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا
الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان
بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان
البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال
الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل

ان

ان مثل قولك جاءني زيد اخوك ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى
الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وصح ان يكون
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزءه المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى
الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد حلمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد
معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد
نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد قائمة ولا
يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما
اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه
فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل فيكون ابدال

منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان
القمر ليس جزء من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال حتى يمكن ان
يورد له مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فان
البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما
خاصا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه
في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط
ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار
ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاتوافه بصفة تكون كالجابر لما فيه
من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين

نحو

بسم الله الرحمن الرحيم

مبحث عطف بيان

نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا
واخوك ضربته زيدا واياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل ضربته
زيدا لان مضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما
بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيحق اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمي واعجبتك علمك وضربتك
الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة
يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان
ابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي

فجعل عمر ادا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبا عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه **وفصله** اي فرق
عطف بيان **من البدل لفظا** اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في **مثل انا ابن التارك**
البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان
البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق
في الضارب زيد واخوه عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى
المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال
من الضمير المستكن في عليه وقوله وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله منتظرة
لازهاق روحه لان الانسان مادام فيه رمق فلن الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما
فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كلما كان عطف بيان للمعرف
باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو
اعم من هذا الباب اي كلما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة
النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ منصوبا
حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر

والثاني

والثاني افيد **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف في الاسم
المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **ما ناسب** اي اسم ناسب
مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل
مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع كاف الخطاب المشابهة
للحروف نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح **او وقع غير**
مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله معنى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام
زيد غلام عمرو غلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب
امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما
بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او هنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة
والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه
والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية **ضم وفتح وكسر**

الحركات الثلث ووقف السكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب
لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث
قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اي وحكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا
بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة
ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والكنايات والمركبات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال
لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف
وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء
المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا
على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث
انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من انه مخاطب يتوجه عليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم
يتكلم

يتكلم به ولمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب ويخرج بهذا القيد
لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها
لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا
مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث
المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر
الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما في ضمير الشان والقصة
لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها
في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث
المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي
الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة
اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا

عند الجارية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله

الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب

ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما

قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل

فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك

اي الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل

النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت

على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المشهورين اولهما الى ضربن صيغة الجمع الغائبة المعلوم

الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف

المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم

ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني

اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن

والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احوال المرجوع اليه

من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان

القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك

ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل

نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع المنصوب المنفصل اياي

ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة ان الضمير هو ايا والحق اللواحق

الدالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع

الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن

ولي لنا الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم

وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد

المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع

المؤنث فوضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر

والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك

بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين و

للمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل

من الانواع الخمسة اثنى عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى

وبينوا الثلث الامور علله ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني
لا المنصوب ولا المجرور المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا
في باب الضماير التي وضعها الا للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة
المشهورة شيء ويكون فيما بقي دليل على الفي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس بجميع
الصيغ بل في الفعل الماضي الغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب
و للواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم
مطلقا سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب
وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب و الواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او مفعول
او صفة المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان
والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان
والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها

الا ان يتغير عاملها والعامل هاهنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له
والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية
والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل شيء
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن
الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله
لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف
اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحروف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اني وانك او بكونه اي كون الضمير
مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كاينة له فانه
لو لم يفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه
هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو

لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضارب هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم
ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا احتاج اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه الالتباس فيلا طراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو قول الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل نحو اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل و
ما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف
العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال
كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة
صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك لو كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل
لغرض التاكيد ولكنه تاكيد للاضمار لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كافيا واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك
لان المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان
كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر

احترز

احترز به عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير
مرجح وقدمت اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترز به عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته
اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة على ايراده على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وهو الكاف وان
شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان
كان متصلا ونحو ضربك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب
الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل
ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلانه يلزم
الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف
لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن
ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما في قول

كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان
عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي الشبيه بالمفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل
ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول
لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو
لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول
لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري **وكذلك الاكثر** في
الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول **عسيت الى اخرها**
وجاء في بعض اللغات **لولاك وعساك الى اخرها** فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب س الى ان لولا في هذا المقام حرف الجر فالكاف
ضمير مجرور وقع في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وس في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وس الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى

فههنا

فههنا ايضا تصرف في الضمير وس في العامل **ونون الوقاية مع الياء** اي ياء المتكلم **لازمة في الماضي** اذا لحقه تلك
الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني و
كذلك نون الوقاية لازمة **في المضارع** لكن لا مطلقا بل حال كونه **عريا من نون الاعراب** اي عن نون
هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع التي تقع تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما
وبخلاف كسر لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها **وانت مع النون** الاعرابية الكائنة **فيه**
اي في المضارع **ومع لدن وان واخواتها** يعني ان وكان ولكن ولعل وليت **مخير** بين الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركة البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع
النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت **ويختار**
لحوق النون الوقاية **في ليت** من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف
الاصل **وفي من وعن وقد وقط** وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء مع قلة الحروف **وعكسها** اي عكس ليت **لعل** في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف **ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل** مثل زيد هو القائم **وبعدها** اي بعد
العوامل نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمته هو القائم وما زيد هو الكريم
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا **منفصل مطابق للمبتدا** افرادا

وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا الموفوع فصلا وذلك التوسط
ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل
فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس
وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل
من كذا لانه اي افعل من كذا في المعرفة لامتناع دخول اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال
من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم
مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب
يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا والخبر و
ما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعل وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا
هو المنطلق وفي بعض النسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل
الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدير لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يتوهم
الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا

فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا
رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها
مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اي بعد الحضور
من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض بيان للواقع ليس داخلا
في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا
وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدا راجعا الى الشان وزيد قايم خبرا عنه فانه يصدق
عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن
الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا
ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصح لاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال المنفصل وكان زيد قايم مثال المتصل المستتر وانه زيد
قايم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا انسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف
الا جايز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه

على فضلات واما ضعفه فلانه حذف مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل بشعر ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا او ظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه ههنا بنية الاضمار
مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان
لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ
كاقال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان
المفتوحة اقوى تشبيها بالفعل من المكسورة فهي احرى بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ
قدروا عملها في الضمير الشان لئلا يزيد المكسورة وضع انها احرى به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير
لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان
مع ان المفتوحة اذا خففت الاسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في النيابات
بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية وشمل قوله تعالى
ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق
وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة

وبه نستعين

الخبر الى المبتدا وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما المثنى المذكر وقدم
ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هي مبتدا او قوله
ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع و النصب
والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل
في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يشتق منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي
ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمنا على سايرها لفرعيتها وتي بقلب
الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما وللمثنى
اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة
وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربة
والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية
المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب الاعراب اتفاقي لا لقصد
لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولا مدا وقصرا اي ممدودا او مقصورا
واذا كان مقصورا تكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوايلها على سبيل
اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التشبيه وهي فهو ليس في الحقيقة منها

وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك
ها زيد قايم وها ان زيدا قائم **ويتصل بها** اي باخر اسماء الاشارة **حرف الخطاب** وهو الكاف
تشبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا
لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك **وهي** اي حروف الخطاب
خمسة والقياس يقتضي الستة فلاشتراك خطاب الاثنين رجعت الى خمسة ضرورة **في خمسة**
من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة **فيكون**
اي الحاصل من الضرب **خمسة وعشرين وهي** اي تلك الخمسة والعشرون **ذاك الى ذاكن** يعني
ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين **و**على هذا القياس **ذانك وذينك** اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا **الى ذانكن وذينكن** اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات **وكذا البواقي**
يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولاك الى اولاكن بالمد واولاك
بالقصر الى اولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك
فانه خطأ **ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط** واخر المتوسط لان التوسط

لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخر
منها لم يتخذ هذا الفرق واحاله الى غيره فقال **تلك وتانك وذانك** حال كون هاتين الاخيرتين
مشددتين واولالك اي باللام اي بهذه الكلمات الاربع **مثل ذلك** في افادة البعد ولا يبعد
ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تانك وذانك مخففتين واولاك
بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب **واما ثم وهنا** بضم الهاء
وتخفيف النون **وهنا** بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاز كسر الهاء ايضا **فللمكان**
الحقيقي الحسي **خاصة** لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من الاسماء
الاشارة فقد تستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح
النحاة **ما لا يتم جزءا** اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا
او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا
اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها و
انما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون
الموصول وحده ايضا لكن جزءا تاما اوليا **الا بصلة وعائد** والمراد بالصلة معناها اللغوي
لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه

معرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها
معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القيد
مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان
تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم
جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي
ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحي تصريح بما علم ضمنا
مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينها اعم بحسب المفهوم من ان يكون
خبرية وغير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره
واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما
بقوله **وصلته** اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة **جملة خبرية** او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير له اي للموصول لا لغيره **وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول**
لان اللام الموصولة تشبيها باللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالتحقيقة
والتشبيه جميعا **وهي** اي الموصولات **الذي** للمفرد المذكر **والتي** للمفرد المؤنث **واللذان** لمثنى المذكر
واللتان لمثنى المؤنث ويكونان **بالالف** في حال الرفع **والياء** في حال النصب والجر **والاولى** على وزن العلى لجمع المذكر

والمؤنث

والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر **والذين** كالالذين لجمع المذكر **واللاءي** بالهمزة والياء **واللاء**
بالهمزة المكسورة فقط **واللاي** بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر
والمؤنث الا انهما في جمع المؤنث اشهر **واللاتي واللواتي** لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا **وما** بمعنى الذي فيما لا يعقل
غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها **ومن** ايضا بمعناه فيمن يعقل و
يستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث **واي** بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار
اي اضرب الذي في الدار **واية** بمعنى التي اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار **وذو الطائية** اي
المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى التي او الذي قال الشاعر وبئري
ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها **وذا بعد ما** الكائنة **للاستفهام** نحو ماذا
صنعت اي ما الذي صنعت **والالف واللام** اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
المذكر او المؤنث **والعائد المفعول** اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما
يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها

فانهم او قالوا الاحد اخبر في عن الاسم الذي في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار
به لا بد من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح
وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال اذا اخبرت اي اردت ان تخبر عن جزء
جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي والالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي
مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اي في ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى
ضميرا لها اي الكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى
جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها
في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله
الذي كان في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته
خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
المتصرفة خاصة لتصحيح بناء اسم الفاعل واسم المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون
الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول
بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا

وعسى وليس لا يجي منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا ابني اسم الفاعل من سيقوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير
الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه
على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز
في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل و
كذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر
بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار
عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك يمتنع في الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع

في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى
ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضرب
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي ضربه غلامه زيد لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى
الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع
ما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد
قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية ما عندك وما فعلت وشرطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء
منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند س نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك
قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث
كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت و

والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم يسأل
عن حاله لا يعرفه كل احد فقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق
وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في الذان واللتان وفي
ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرء بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند
حذف صدر صلتها للتأكيد شبهها بالحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها
لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها من المضاف اليه
ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر
في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة
الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا
بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس

وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معنا اي شي وهيهنا
عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شي والثانية ان معناه اي شي وذا زايدة والظاهر
ان موديهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شي انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زايدة فالمفهوم من مجموعهما اي شي وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول
لفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسوال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف
فلم يعتبر المص لفوات المطابقة بين السوال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر
او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة بنايها كونها مشابهة لمبني الاصل كما قيل اف
بمعنى التضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر و
هيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو
بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه الذي حكم عليه ان قالوا ان هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ

الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم
ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشي
اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال
المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون
هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال
الكاين بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال س
هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه اوبقه قولهم وقعاد بمعنى قم واقعد ولهذا اول قول سيبويه
بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا
وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجور او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر
معرفة مونث ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه و حال كونه صفة لمونث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخرين مبني لمشابهته له
اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال
بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول
للمبالغة وقال الشارح الرضي والذي ادى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل

شيء او دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف
خروج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين
وجوهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه **و فعال** حال كونه **علما للاعيان مؤنثا**
اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج يا فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما
كان الكثر للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك **كقطام**
علما للمؤنث **وغلاب** كذلك **مبني** في استعمال **اهل الحجاز** لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا
معربة استعمال **بني تميم الا في آخره** اي فعال علما للاعيان يكون في آخره **راء** فان بني تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون
باعراب الكل **نحو حضار** علما الكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات**
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية او لم تصر
اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني
مثل صه وصه حكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا
ساذجة ولم تصر مصادرا او لا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له

كقوله

كقوله المتندم او المتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت قاق قاصدا الاصل او ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجره او دعائه
او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات
لانتفاء التركيب فيها فان تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة
البعير نخ او قاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية
وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها مجريها
واخذها حكمها وبنيت مجريها مجرى لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار **كل لفظ**
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت **حكي به صوت** اي اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة **او صوت به البهائم** يعني
مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم
الاربعة فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان
ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها **فالاول كغاق** اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب

والثاني كخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة من المبنيات **كل اسم** حاصل **من تركيب كلمتين**
حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كل واحدة **ليس بينهما**
نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى
الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد
منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد
المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها من ظاهر
هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة يفهم منه
هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية
التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة
التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان هيئة التركيب احد جزئيه

مع الاخر

مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا وكان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير
فرق فانطبق الحد على المحدود طردا او عكسا **فان تضمن الجزء الثاني حرفا** اي حرف عطف او غيره
بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه
الحرف **كخمسة عشر** فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة **ومثل حادي عشر**
واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر
وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتق منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي
وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة
لكن لا مطلقا بل باعتبار بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا
ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا تيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل
لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء
مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا من الواحد عشر
المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر

تتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار انه في الاصل حادي وعشر
او لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه **والاثنا عشر** و
اثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون
والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا **اعرب الثاني** مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا **كبعلبك**
وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف **في الافصح** اي اعراب الثاني مع منع
الصرف وبناء الاول وانما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا
واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شيء معين بلفظ
غير صريح الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد
زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض
معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذا [illegible] بعض الكنايات
كما في بعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات **كم** وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها **وكذا** وبناؤها لانها في الاصل

ذا من اسماء الاشارة ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا
على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون **للعدد** اي الكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد اتفاقا نحو
خرجت يوم كذا كناية عن السبت او غيره **وكيت وذيت للحديث** اي للكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا و
لا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم
مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط مع تبشرها في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكر المصنف
معها **فكم الاستفهامية** المتضمنة معنى الاستفهام **مميزها** الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول
عنه **منصوب على التمييز مفرد** لانها لما كانت العدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة **مفرد** تارة **ومجموع** اخرى تقول كم رجل عندي و
كم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كك

واتما جاء مجموعًا لان العدد الكثير فيهما ينبئ عن كثرته صريحًا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح
بالكثرة جعل جمعيته مميزة كانها نائبة عن معنى التصريح بها **وتدخل من فيهما** اي في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من
ملك في السموات وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية **ولهما**
اي لكم استفهامية كانت او خبرية **صدر الكلام** لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا
تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر **وكلاهما**
لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما **تقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا** ثم بين موقع كل منهما
بقوله **فكل ما** اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون **بعده فعل** او شبهه فعل لفظا او تقديرا
غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك **كان منصوبًا معمولًا على حسبه**
اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك لانك تقول كم يوما ضربت

فلم

وبه نستعين

لكونه منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به
وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او
تقديرا ليدخل في قاعدة النصب مثل كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا
مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا
غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع **وكل ما قبله** اي كل واحد من كم
الاستفهامية والخبرية وقع قبله **حرف جر** نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت **او**
مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت **فمجرور** بحرف الجر او الاضافة وانما
جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع
لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للصدر **والا** اي ان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه
ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية **فمرفوع** اي فهو مرفوع **مبتدأ ان**

لم يكن ظرفاً نحو كم درهماً مالك على قياس من ابوك وهذا مبني على مذهب س فانه يخبر عنده بمعرفة
عن نكرة متضمنة استفهاماً واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة
وخبراً ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
اعمال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم
في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتاتى تلك
الوجوه في جميع هذه الاسماء لا كل واحد منها وهي من وما واين واي واني ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى
فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما
تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه و
من ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما ايضاً في جميع اسماء
الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم ينجر بجار نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية
وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسماً صريحاً نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت

قيام

قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد
من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية اذا كان
خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كاين عهدك واما اي فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانها
قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضاً على انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كاين مجيئك
فاي وقت على تقدير انتصابه على الظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم
مررت وايهم قايم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر
المميز وحذفه ثلثة اوجه وهكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تمييز
باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه
بالابتداء والاخر انصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوباً معمولاً
على حسب الكثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل
ان يعتبر في مميزها اعني عمة وخالة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر
ان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه
مبني على اعتبار جواز حذف مميزه وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله
وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخر والبيت للفرزدق

يا جرير او تمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة
الكف او القدم بمعنى انهما لكثرة الحلب منهما صارت كذلك وهذا احلاقه لهما لتشبيهما الى سوء الخلقة و
عليّ حلبت بعلي لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارهًا لخدمتهما مستنكفًا منهما لخدمتي على كره مني واختار
من انواع خدمتهما الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشار جمع
عشراء وهي التي اتي على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تأبى من الحلب ولا تطيع بسهولة وفي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة الطرفين ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فيسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل
التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة
على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك
وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل
الواقع بعدها مسلط عليها فتسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء
واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح **وقد يحذف** مميز كم استفهامية
كانت او خبرية **في مثل كم مالك وكم ضربت** اي كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف في
فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او

حلبتر

اللهم وفقني للتمام

او دنانير او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهمًا او دينارًا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع
على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار
انما بالنسبة الى ما اتى ضربك اي كم مرة او كم مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت
فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع
فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي
المصدرية الحدث الدال عليه لفظ الحدث ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلًا او رجل
ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبًا على المفعولية **الظروف** اي الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف لاحاجة الى ذكر البعض هٰهنا **منها** اي من تلك الظروف **ما**
اي ظرف **قطع عن الاضافة** بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع
التنوين نحو رب بعد كان خيرًا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية
الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن الغايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة وتشبيهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضمة لجبر النقصان
كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة نحو تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه

فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة
فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه في البناء الظروف المقطوعة
عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو
افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال بعدهما وكذا اجري مجرى الظرف حسب
لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعريفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي
اكثر الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول
ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا آخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لان غايتها الاضافة الى الجملة والمضاف لا الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي
وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية

اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان
وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وفي قوله تعالى واذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز
استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط
وترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون
معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل معنى الشرط وجوز الاسم ايضا
على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجأة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجأهم فجاءة بالضم والمد اذا اقبلته وانت لا تشعر به
فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته وقوعه
بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعد هذه في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو
خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة
وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية

فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل الفاء للتعقيب لا للتحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت
ففاجاته وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه
مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف
اى فاجات فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك
اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد
واذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذ** الكائنة **للماضى** وبناؤها
لما مر من حيث او يكون وضعها وضع الحروف وقد يجى للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال
فى اعناقهم **ويقع بعدها الجملتان** الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايم اذ قام زيد وقد يجى للمفاجات نحو خرجت فاذ
زيد قايم ولقلة مجيئها لم يذكر المص **ومنها اين وانى وهما استفهاما وشرطا** اى حال كونهما
للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين يكن اكن
وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى **ومنها متى للزمان**
فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج **ومنها ايان للزمان استفهاما**

مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بامور العظام وما المستقبل فلا يق
ايان قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرها ايضا **ومنها كيف** الكائنة **للحال استفهاما** اى حال شى وصفته فالمراد بالحال صفة الشى الى زمان
الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظرف ومعناها السؤال عن الحال
تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس
اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية
وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا
ومنها اى من الظروف المبنية **مذ ومنذ** بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة **بمعنى اول**
المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان
عدم رؤيته يوم الجمعة **فيليهما** اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ **المفرد** اى الاسم المفرد لا المثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اى اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما
باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان فى حكم المفرد **المعرفة** حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم

لقبيني فيه بحصول التعيين المقصر من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودًا لانه لا فائدة في جعل
الوقت المجهول او مدة فعل لات او ليس وقت الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان
بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل قبلهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد
بيانه حال كونه متلبسًا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما
رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان
اي ما كتبت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما
خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته
فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير
فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ
ومنذ اسمان مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اقل المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة و
ذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرًا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما

من الظرو

من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفًا في تراكيبهم ومنها
اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام
وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح
اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال
المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما هو في خزانته وان كان غائبًا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد
الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب
بلدن غدوة خاصة سماعًا تشبيهًا لنونها بنون التنوين نحو مثل رطل زيتًا ولان لدن تحذف نونها وتثبت
ولكون غدوة اكثر استعمالًا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة
وهذه عشر لغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعًا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وقد جاء ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم الفعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي لاجل الفعل الماضي
او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لتستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء
المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض
ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل

المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى داهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى جملة
والى كلمة اذ المضاف الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها
ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير ملكورين مع ما وان مخففة ومشددة
مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة
ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب
المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار الى ترتيبها في الذكر

الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معاني معينة مشخصة باعتبار
امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له والوضع كلي
والموضوع له جزئي مشخص والثاني المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت
مبهمات لان اسم الاشارة مع غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك
الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوص كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع
والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لان
لا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر
بدلا من اللام فلا يعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد
به معين بخلاف يا رجلا بغير المعين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام

كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد او اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها
اسماء العدد والواحد موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها
بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى
آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن منين حيث لا يدل منها
الواحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول الاسماء العددية التي يتفرع منها باقيها اما
بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى عشر او بالتثنية كاثنين والفين
او بالجمع كمائات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او مزجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة
ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر والتثنية واحدة اثنتان
وثنتان في مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء

لجماعة المذكر اعتبارا للتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق
وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة واثنتا
عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث
وتغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف تقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة
عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما على حاله
قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين في جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر
واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث
ولهذا حكمنا عليه انه جنس اخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على
ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر كما عرفت وجب تانيثه
للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم بكسر الشين عند التركيب
في المؤنث اي من عشرة تحرزا من توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
او خمس فتحات مع ثقل التركيب في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة

اذا صل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم

صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول

فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف

الى معرفة مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او

بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ غير او المثل او الشبه فهو

مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف

مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق

تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى الاضافة الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى

عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب

او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به المدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم

ما وضع لشيء بعينه شخصا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين

لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب

بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هو كالمستعملين وضعوا له وقوله غير

متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله

فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام

المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فيما بين فيه بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب

اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها يعني اقواها التباسا عند المخاطب من بين

اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق

في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم

ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره

لانه علم مرجوحية عن اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات

فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فيه تفاوتا باعتبار

تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه

واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة

ما وضع لشيء لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك

قوله ما وضع لشيء شامل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما

افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية

احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها

الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف

على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى التسعين فيهما

اى في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود

الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث والمغير الواحد والواحدة

بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف

على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدخل في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما

بما عداهما فقال ثم بالعطف اي بعطف تلك العقود على الزائد عليها كاثنان ثلث الزائد بلفظ

ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان

وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة

وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسع وتسعين مائة والف في الواحد

مائتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما

زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد

حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة

وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر

رجلا او احدى عشر امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان

وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة

الى مائة وتسع وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا يكون الحال في تثنية المائة والالف وجمعه

ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح

الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اى اسكان الياء لثقل

المركب بالتركيب كما في معدى كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت

فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه

مركبا فرعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ الرضي ويجوز كسرها اى النون

على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاخر مركبة مع العشرة ولما

فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد

والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض مجرور ومجموع

لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مجرورا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز

بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين او كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد

الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا

واخواتها وكان قياسهما ان يجمع فيقال مآت او مائين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخص ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الا تسع وتسعين منصوب مفرد اما النصب في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ هي ليست في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصير الثلثة اسماء كالاسم الواحد اذ لا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاجا ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما كما في تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل رجل بجلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد

فاسب

ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميز الكثرة لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا اعتبرت به ما عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر ففيه وجهان اي ففي المعدود وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة واثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد والاثنين اذا كان التمييز مفردا اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى عن التمييز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه قلنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم الجمعية

فيما هو اقرب اليها وهو التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه المتصورة بهيئة خاصة والقابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني عن ذكر الاثنين على حدة واختاروا علامة التي هي اخف من ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقولك الثاني مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية للمؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير الا نقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد

من اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فالمقابل منهما الاول والاولى الدالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى تاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع والخامس الى العاشر وفي المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المؤنث كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين من اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عددا ويكون نحو فيه اي احدها لكن لا مطلقا بل

باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة كما في الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر

العاشر وذلك مستبعد جدا **وتقول** في اضافة ما زاد على العشرة **حادي عشر احد عشر** باضافة

المركب الاول الى الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناه **على** الاعتبار **الثاني** وهو اعتبار بيان

الحال **خاصة** لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت **وان شئت قلت** في اداء هذا المعنى

حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول

الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء **الاول** لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبني الجزءان الباقيان

لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر والمؤنث** ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه

الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي

المؤنث ما اي اسم كان **فيه علامة التانيث لفظا** اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة

كامرأة وناقة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير

الرباعي من المؤنثات السماعية **او تقديرا** اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم

وغيرها من المؤنثات السماعية **والمذكر بخلافه** اي اسم متلبس بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه

علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا **وعلامته** اي علامة التانيث **التاء والالف** حال كونها

مقصورة كسلمى وحبلى **او ممدودة** كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وذه

انما التانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت **حقيقي و**

لفظي فالحقيقي ما اي اسم **بازائه** اي في مقابلته **ذكر من الحيوان** في جنس **الحيوان كامرأة** في مقابلة رجل

وناقة في مقابلة جمل **واللفظي بخلافه** اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر

من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او حكما

بلا تانيث حقيقي في معناه **كظلمة** مثال للتانيث اللفظي حقيقة **وعين** مثال للتانيث اللفظي

تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال للتانيث اللفظي

الحكمي كعقرب لقلته وقوعه **واذا اسند الفعل** بلا فصل كما هو الاصل **اليه** اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا

ولفظيا ومظهرا او مضمرا **فبالتاء** اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول

الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي فانه حينئذ الخيار في الحاق التاء وتركه والى هذا

اشار بقوله **وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار** فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك

ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون

التانيث واستغناء عن الحاق التاء الما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما

يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث

المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة

اونقد برام

وفقه للتمام

صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استغناء لاحكام جميع

الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي

وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا

عما يغلب في اسماء الذكور كزينب اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثبات التاء نحو جاءت اليوم

زينب لرفع الالتباس **وحكم ظاهر الجمع** لا ضميره فان الحاق التاء وضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال

جاءت او جاؤا **غير الجمع المذكر السالم** لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا تقول

جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت **مطلقا** اي سواء كانت واحدة مؤنثا نحو اجاءت

المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال **حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي** فانت بالخيار ان شئت

الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال **وضمير جمع الذكور العاقلين**

من جموع التكسير **غير الجمع المذكر السالم** فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال

الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت **فعلت** اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة

للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت **وفعلوا** اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة

لهذا النوع من الجمع **والنساء والايام** اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن

من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر السالم **فعلت وفعلن** اي ضمير

فعلت مفردا تانيثه التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي النون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذا

النوع موضوع له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيه اي حقه

فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشارح الرضي ان النون موضوع لجمع غير

العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين واستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء لان الاناث

لنقصان عقولهن يجري مجرى غير العقلاء **المثنى ما لحق آخره** اي اخر مفرده بتقدير المضاف او

قدم بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلمان من مسلمان

ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لا يستغني عن هذه التكليفات **الف** حالة الرفع **او ياء**

مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم

يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون** عوض عن الحركة والتنوين **مكسورة** لئلا يتوالى الفتحات

في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون **ليدل** ذلك اللحوق او اللاحق

وحده او مع اللحوق ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالته لحوقها على ذلك لانه على تقدير

تسليم اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة عليه غايته ما

في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين **على ان معه** اي مع مفرده **مثله** في العدد

يعني الواحد حال كون ذلك المثل **من جنسه** اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس

الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثل ما يماثله في الواحدة والجنس جميعًا لاستغني
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فايدة لحوق هذه الحروف الاسم المفرد والى اثر لا لحوق
الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها الطهران الحيضتان
على التصحيح خلافًا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه
ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتحقق انسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين
المسميين بالاب وكذا الحال بالشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء القرئين
بل احتاج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض لانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة فليأول بالمسمى به
ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز
تثنيته بمجرد اشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه بهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلًا اذا كان علمًا الكثرة
يأول بالمسمى بزيد ثم تثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علمًا ادعائيًا لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى
ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون مطلوبة فيها بكفي

لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قوله هذا البعض ينبغي ان لا يذكر
في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير او حكم ما وراءه ليعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورًا لانه محبوس
من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكمًا بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي
اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدًا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا لاعتبار الاصل
حقيقة او حكمًا وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن
كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكمًا بان كان مجهول الاصل او على بحروف وقد
اميل كمتيان في متى حيث جاز متى ما لا اصل له او كان على اربعة احرف فصاعدًا اصلية كا
الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارًا للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكمًا وتخفيفًا فيما زاد على ثلاثة احرف والممدودة ان كانت
همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لا صالتها كقراء
بضم القاف وتشديد الراء المجيد للقراءة او للمتنسك من قراء اذا تنسك حكى ابو علي عن بعض

العرب قلبها واوًا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان
اصلها كان حمراء بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفًا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان
لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو
همزة في مثل اقتت واجوه وربما صح فقيل حمرايان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان
والاعرف قلبها واوًا والا وان لم يكن الهمزة اصلية كالتانيث بان يكون للالحاق كعلباء
فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو
ورداو فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فتشابهتا همزة قراء فتثبت
في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فتشابهت
همزة حمراء فانقلب مثلها واوًا وفي الترجمة الشريفية تغيير ان اللازم من هذه العبارة انه
لا يجوز ان يتحقق في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان
ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها
الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات

رب وفقني للاتمام

كالفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرًا ما حكم بالتثنية غير ما وقع في شرح الرضي انه قال يقلب
المبدل من اصلي ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها
والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي قياسها
ان لا يحذف عن اخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز
اثباتها فيهما على القياس اتفاقًا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين
لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانقطاع بينهما ابدًا فبها صارتا بمنزلة مفرد وتاء
التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي والى مستعملان وهما لغتان وخصية والية وان
كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف التاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع خلاف القياس في مادة
مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة
اي يتعلق به القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم
الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكمًا فالجار في قوله بحروف

مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال

من الحروف وداخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة من الحاق الواو والنون في اخر الاسم من نحو مسلمون وكذا الالف والتاء

فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله دال على احاد خرج اسم جنس يشمل الجمع واسماء الاجناس

كتمر ونخل فانهما فان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجمع كرهط ونفر

وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا

قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد به الافراد استعمالا فبقوله بحروف

مفردة وكذا بقوله حروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما كان الفارق بينه وبين واحده

التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني جمع كالجماعة وقد علمت

انهما خارجان من حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع

فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع

على انه لا يضيع التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال

جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كحامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا الاسماء الاجناس

كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق

ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم

من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا جمعا كضمة اسد

وهو المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث

فالجمع الصحيح المذكر ما لحق الى اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء

مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون مفتوحة عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل

منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة وثقل الياء والكسرة في ليدل ذلك اللاحق

او اللاحق لفظا ومع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل

من جنسه اكتفاء بما ذكره في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه

ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما في قولك فلان

افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها

كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها

طلبا للخفة حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين

فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين فسقطت لالتقاء

الساكن وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصوره حذفت الالف

لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا

سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ ومنها ارضين وامثالهن ارد تفصيل ذلك فيرجع اليه

المؤنث اي جمع الصحيح المؤنث ما لحق جمع محق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح

المؤنث ان كان مفرد صفة وله اي للمفرد مذكر فان ان يكون مذكره اي مذكر المفرد جمع

بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي المفرده مذكر جمع بالواو والنون

فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض لانه لا يقال

في جمع حايضة حايضات فلو قيل في جمع حايض حايضات لزم الالتباس والا عطف على قوله

ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع بذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط

مثل طلحات وزينبات وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد بل ان الاسماء المؤنثة بتاء

مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء

بل هو فيها كالسموات والكاسبات وذلك لخفاء هذه التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة

جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر

من تغييره تغيير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغيير الواحد فيه

يلزم بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث

الواحد او من حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه ما لا به المتبادر المفيد للعموم في قوله

بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة

وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال

اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة

جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كمسلمين او مؤنثا كمسلمات

وفي شرح الرضي الظاهر انهما اي جمعي السلامة لجمع المطلق من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما

وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية

له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر

اسم الحدث يعني ما يحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالقرب والمشي او لم يصدر كالطول

والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا

او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فخرج مثل القادرية والعالمية ومثل

ويلاه وويحاله مما لم يشتق منه الفعل فانه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا

وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين

في كتب التصريف وفي غيره اي الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس

ولم يعتبر لينبذل الفتحة على الالف **مثل مصطفون** في حال الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر
فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين **وشرطه** اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح للمذكر يعني شرط صحة جمعيته **ان كان**
ذلك اسما اي اسما مختصا من غير معنى الوصفية فيه **فمذكر علم** اي فكونه مذكرا علما **يعقل**
من حيث مسماه لا من حيث من لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع بناء
الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او
اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء
ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث فيهما ليس التاء لان الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو
والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها
دالة عليها **و**شرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته جمع المذكر الصحيح **ان كان صفة** من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول **فمذكر يعقل** اي مشروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر
والشرط الثاني **ان لا يكون** ذلك الاسم الكائن صفة **افعل فعلاء** اي مذكرا غير مستو في صيغة

الصفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء
مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس مع ان الصفة في افعل التفضيل
كامل لدلالته على **و**الشرط الثالث **ان لا يكون** ذلك الاسم **فعلان فعلى** اي مذكرا غير مستو في
تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى
فلم يبق فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة لكنه ما نون ولم يعكس لان فعلان
وفعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لا تفرقة بالتاء وعدمها **و**الشرط الرابع **ان لا يكون**
اسم المذكر مذكرا **مستويا فيه** اي في هذه الصفة بتاويل الوصف **مع المؤنث مثل جريح وصبور** يقال رجل
جريح وصبور وامراة جريح فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا
بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل
جرحى وصبر **و**الشرط الخامس **ان لا يكون** اسم المذكور متلبسا **بتاء التانيث مثل علامة**
كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس **ويحذف نونه** اي نون
الجمع **بالاضافة** لما مر في التثنية **وقد شذ نحو سنين** بكسر السين جمع سنة **وارضين** بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها انما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما
علما او صفة وقد ادرج اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ فيهما

اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم
التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
امس و حال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا
مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه معموله فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد و
لا يضمر اى معموله فيه او لكونه الظرف مفعوله العام لسيما فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم
فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى قيد الاستتار
على حده ليخرج مثل ضربك زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا

نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه
حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى
المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد و
ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل
لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل
على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلته مفرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن
شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب
الله الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل
للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل
مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا لك وشكرا لك وحمدا له
فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
وعمل للبدلية ففي قوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
الى محل المتن فوجهان

اياه الجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر ولو اخرت
هذه الجمل عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على سواء **اسم الفاعل ما اشتق** اسم اشتق **من فعل**
اي حدث موضوعا ذلك الاسم **لمن قام** ال الفعل **به** اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل
لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب **بمعنى الحدوث** يعني بالحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل
يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وغير ذلك وقوله لمن قام به
يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج صفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به بل لمن قام الفعل مع زيادة فيه فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به
الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاستقاق لمن قام به
شاملا لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل

موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويحتمل ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الفوائد الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقائل وطائش والحا وكل ما اشتق من المصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل
بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب **وصيغته** اي صيغة
اسم الفاعل **من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره** ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم **بميم** اي مع ميم **مضمومة** موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء
كان حرف المضارعة مضموما اولا **و** مع **كسر ما قبل الآخر** وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسرة
كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل **نحو مدخل** فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة **و**
مستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متغافل مقام مستغفر كان
مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي
الكسر ايضا مثال **ويعمل** اسم الفاعل **عمل فعله** فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله
اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه

وبه نستعين

وسائر الفضلاء بكذا هو يتعدى اليها **بشرط معنى الحال او الاستقبال** اى يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بالشرط اى بشرط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله بشبهه المضارع فيلزم ان يجانبه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناه ان يقدر
المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود
الآن **و** بشرط **الاعتماد** اى اعتماد اسم الفاعل **على صاحبه** اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول
او الموصوف او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا **او** اعتماده على **الهمزة** الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام **او ما** النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى
بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائمان الزيدان وما قائم زيد وما قائمان
الزيدان **فان كان** اسم الفاعل المتعدى **للماضى** اى للزمان الماضى بالاستقلال او في ضمن الاستمرار
واريد ذكر مفعوله **وجبت الاضافة** اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله **معنى** اى اضافة معنوية
لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس **خلافا للكسائى** فانه ذهب الى عدم وجوب

اضافته

اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير الاضافة ليست اضافته معنوية لانها من اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه **فان كان له** اى لاسم الفاعل **معمول آخر** غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه **فبفعل مقدر** اى فانتصابه بفعل مقدر يدل عليه اسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهما
فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل **استوى الجميع** اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حول عن صيغة
الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه **وما وضع منه** اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته
الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل **للمبالغة** في الفعل المشتق منه **كضراب وضروب و**
مضراب بمعنى كثير الضرب **وعليم** بمعنى كثير العلم **وحذر** بمعنى كثير الحذر **مثله** اى اسم الفاعل
في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن اسم الفاعل
واما اذا كان داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم
الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن
او غدا او امس وعطفه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية **والمثنى** من

اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منها مصححًا كان او مكسرًا مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردًا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية
والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمروًا الآن او غدًا او امس ويجوز حذف النون
اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف اذا ما كان مضافًا اليه فان حذفها
واجب ومع التعريف تخفيفًا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف
لطول الصلة بها كقوله من نحو المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة
مما لا اعتماد عليها اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعًا لمن وقع عليه اي
لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتد اقامته
من تمام ما مرّ في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتق من المصدر وقوله
لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء
صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادته على الغير
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل ما قبل الآخر

مخففة

مخففة الفتح وكسرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط
اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه
وحاله واذا كان معرفًا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضًا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهمًا الآن او غدًا او المعطى غلامه درهمًا الآن او غدًا
او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احترازًا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى
الحدوث احترازًا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم
اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازمًا ابتداء او عند الاستقاق كرحيم فانه
مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يرد رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم
طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع
فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة صفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او
لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغتها على هذا
الوزن قطعًا بحسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال

من المستكن في محل الرفع وصيغته لمصدر بمحذوف اى محل الرفع كائنة على قدر ما يسمع وصحة الرفع بالصيغة اسم
بالبيان مع انها محل الرفع لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به
ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلقا من
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما اقساما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل
عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها
اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
اثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة
ومنصوب تارة ومجرور تارة اخرى فيحصل من هذا حاصل الاقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع
في المعمول على الفاعلية اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول في
المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول

في الجميع لا تمام وقال الشارح الرضى والاولى التفضيل والجر على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اى مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة
من الامثلة المفصلة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف
على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت الصفة المجردة عن
اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن ايضا بهذه الوجوه وانما قدم
الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى
وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه
وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما في اثنان منها اى من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة
الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة

اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بهما
اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن وجه الغلام او بحذفهما معًا ولا خفة فيه لواحد
منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل **الحسن وجه** او وجه غلام
لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكن لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة يشبه عكس المعهود
من الاضافة **واختلف في** صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف مثل **حسن وجهه** فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في الصفة ووجه الاستقباح انهم لما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف
فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن
في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين **و**
البواقي من الاقسام الثمانية عشر التي اخرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسمًا
ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه
بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجهًا وحسن وجهًا

دلی

وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة **احسن** لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان **وما كان فيه ضميران** منها
احدهما في الصفة والاخرى في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة **وما لا ضمير**
فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما
قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظًا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول
احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال **ومتى رفعت** معمولها الصفة **بها فلا ضمير فيها**
اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل **فهي** اي تلك الصفة
ح **كالفعل** اي كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى
ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه **والا** اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر **ففيها**
ضمير الموصوف لكونه فاعلًا لها **فتؤنث** اي الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه
او حسنة وجهًا **وتثنى** اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجهًا **وتجمع** ايضًا الصفة اذا كان الموصوف جمعًا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجهًا
واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول

الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما
ذكرنا من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل او مفعول ما لم يسم فاعله وينصبان بهما ويضافان
اليهما تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اياه
وزيد معطي اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذا مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف للموصوف اي لذات متصفة بتلك
الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان واسماء المكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
لا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم

التفضيل من صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث
ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة
على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم
الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول ويكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله
او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او العور وهذا التعليل
انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما لا يدل على ثبوت مطلق
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى الموافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل
الناس فان افضل اشتق منها من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد
غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى

مثال للعيب وحيث قيد العيب بالظاهر لا يرد نحو احمق وابله ولكن يرد انه صح على اصل النقل بناء الاشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي من ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل ونقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة
تحير قوله والجواب بان المراد
فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابله لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول به القائل واشار الرضي عد احمق من قبيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال ان الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة هي منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق **وقياسه** اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه **للفاعل** لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف **وقد جاء للمفعول** على خلاف القياس في مواضع قليلة **نحو اعذر** لمن هو اشد معذورية **والوم** لمن هو اشد ملومية **و** على هذا القياس **اشغل واشهر** واعرف **ويستعمل** اى اسم التفضيل **على احد ثلاثة اوجه** وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه

وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذي قلنا افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل **اما مضاف** نحو زيد افضل الناس **او بمن نحو زيد افضل من عمرو** **او معرفا باللام** نحو زيد الافضل **فلا يجوز** الجمع بين الاثنين منها نحو **زيد الافضل من عمرو** الا يكون ذكر اللام ومن لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر ففيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى **فلا يجوز** خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو **زيد افضل الا ان يعلم** المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء والله من مع مجروره اى اكبر من كل شيء **فاذا اضيف** اى اسم التفضيل **فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة** اى احدهما زيادة موصوفه المقصود به **على من اضيف اليه** اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم من تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لانه وضع افضل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول عليه **فيشترط** في استعماله بهذا المعنى **ان يكون** موصوفه بعضا **منهم** اى الخلاف فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في المفهوم العام **مثل زيد افضل الناس** اى افضل من مشاركته في هذا النوع

فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجهم اي الاخوة باضافتهم اليه و
الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة وغير مقيدة بان يكون
على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل و
تخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قول النبي صلعم افضل قريش
اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان يضيفه الى غير جماعة نحو فلان
اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا
نحو زيد او زيدان او زيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه
افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا فيه والمطابقة اي
مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له
نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا من

والهندات

والهندات فضليات من المشابهة بما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من
المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم
لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم المظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ
فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا الا
ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله
اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف
والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى
الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو
لم يعمل عمل الفعل لانه ليس فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو

استعماله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تحقق مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان
اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا له وفي اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا له او خبرا عنه
او حالا او صلة وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي
باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا
خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب
مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد
وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسبب ليحصل لصاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر
تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاطه عن رتبتها وعن رتبة اسم الفاعل فانه
يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط
ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم

التفضيل

التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيل
بالنفي ليتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا
كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي
بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد
انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد
واما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين
كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن
قبل تسلط النفي عليه مجردا عن زيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وحده وتوجه
النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب
المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة
بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزايد
على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى
الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح

فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله
في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان
المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل و
المفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر **مع انهم لو رفعوا** احسن بالخبرية والكحل بالابتداء **فصلوا بين احسن ومعموله** اي ما عمل فيه
احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد **باجنبي وهو**
الكحل اذ كل منها ليس معمولا له من هذه الحيثية ولا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية
ولا يجبر جبر هذه الحيثية ما عرض له من الابتداء العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق احتياج فانه من معمولاته من حيث انه
اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث
انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن
من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا

من قبيل هذه العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين
شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير
عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتصل بهذا التعريف
الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه
فقال **ولك ان تقول** ما رايت **رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد** بما قامه من عين زيد مقام منه
في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد
كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله
من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من تفضيل الشيء على نفسه اذ يبعد
الكحل ح **فان قدمت** على اسم التفضيل **ذكر العين** التي كان الكحل فيها مفضلا عليه **قلت ما رايت**
كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد
مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة
وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية

مع مجرورها مقدرة فيها اليه كما ذكرنا **مثل ولادري** منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى آخره قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه مرورا على وادي السباع ولا ادري **كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا** كان الحاصل لا ادري واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكب الابل والتائية من الى اوامي كالتحية من حيي اوحي وهو المكث والتاني وساريا من السري في الليل وهو السير في الليل فقوله لا ادري اما من دراية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعول به وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف او الواو ولا ادري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تائية واخوف عطف على هو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا

اي ركبانا

اي ركبانا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ادري مثل وادي حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي واخوف من وادي السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه من الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بعبارة الثانية لقلت ولا ادري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه من دليل الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف بذلك الفاضح بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلا وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت **على معنى** كاين **في نفسه** اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسه دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن الطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل الكشب الى فاعل ما ولا شك كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها

النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي وهو آلة الملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس كذلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المعنى المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية **مقترن** وضعا **باحد الازمنة الثلثة** في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها وهو الظرف والجار والمجرور ونظيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويعلق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع **ومن خواصه** اى خواص الفعل **دخول قد** لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل **و** دخول **السين وسوف** لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد **و** دخول **الجوازم** لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل **ولحوق تاء التانيث** عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق

الا بماله فاعل

الا بماله فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها او تانيث فاعلها فلذا اختص بالفعل **ساكنة** حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم **ولحوق نحو تاء فعلت** اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تا فعلت والف فعلا وذلك لان الضمير الفاعل لا يلحق الا بماله فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخص فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما دل** اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة **على زمان قبل زمانك** الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت **مبني على الفتح** خبر مبتدأ محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع

متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا فانه مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانسته لفظا كضربوا او تقديرا
كرموا المضارع ما اشبه بعد اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف
نايت والزايدة يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا
والتخصيص بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
او سوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم تخصيص باحد معانيه بواسطة القراين
وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة الاخذ
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له
اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا
ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث
الواحد وللمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوي غيبة والياء

للغايب

للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو
في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضموم في
الرباعي اي فيما كان على اربعة احرف اصلية لدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي
فيما سوى ما كان على اربعة احرف مثل يضرب ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير
المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما
يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة ولو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنة لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب و
اعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة
ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث نحو يضربن
وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في الواحد المؤنث

في الواحد الغائب والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال
الرفع والفتحة في حال النصب لفظاً اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل لم يضرب
ولن يضرب ولم تضرب والمضارع المتصل به الالف الضمير البارز المرفوع وذلك خمس مواضع بالنون
التي هي قائمة مقام الحركة حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان ويضربان وتضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا
لن تضربا الى اخرها والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديراً في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظاً في حال النصب لخفة الفتحة نحو
لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط
الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديراً
لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض و
يرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد
معنى كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين
واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم

وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا اقائم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسماً غير الاعراب مع تقديره فعلاً وعن نحو
سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء
الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل
بحجة في باب الافعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء
اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فخفف كالشيخ اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضاً عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد
حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف جر فيمتنع دخولها على الفعل الا
بجعله مصدراً بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او بمعنى الى نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان
بعد الانشاء وقد يمتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفرداً ليكون عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك
الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب

اللبن لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينصب بها المضارع او مثل اريد ان تحسن اليّ
مثال النصب بالفتحة و مثل وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم
اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف
الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها وجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما فيجوز في ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل
نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي
التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما
قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها
لضعفها لا يقدر على ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها وصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد
اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها الى ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكن ان لا يكونا الا مستقبلا فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك الآن اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا

دبر

وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل لا يحتمل الا الاستقبال
فقوله مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب
فالوجهان
بها مشروطا بالشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر اذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء
جاز ان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال
المذكور وحتى التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى
كي اي حال كونه حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر
الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا واسير حتى تغرب الشمس مثال
لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان

الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجى مثاله او حكاية اى بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية
كانك كنت فى زمان الدخول هنئت هذه العبارة وحكيتها فى زمان التكلم على كنت حينئذ
وان كان مابعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة
حرف ابتدا لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء انه يبتدا بها كلام مستانف لا ان يقدر
بعدها مبتدا ويكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهم بعضهم فيرفع اى ما بعد
حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال
المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال
تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين اى كون
حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اى رفع بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة
فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها
فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر وامتنع الرفع نظرا

الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه لا يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو قبيح وجاز وقت حصول كان التامة كان سيرى حتى
ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان المسبب محقق
الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته حينئذ
تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها
فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف
على كان سيرى ولا فساد فيه لام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل لادخل الجنة
وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب بها المضارع هى لام تاكيدا للنفى بعد النفى
لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر ان بعدها
ان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل فيما نحن فيه مضاف من الاسم
اى ما كان صفة الله تعالى تعذيبهم او من الخبر اى كان ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى
ما كان معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب

المضارع مشروطا بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل التغيير اللفظي على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
اليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدم الانشاء او
ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم
فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو
هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس
منك اتيان فتحديث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه
نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني
ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مني
ففي جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر
معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا فبدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي تنصب

بعدها المضارع بتقدير ان مشروطة بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها او
الافعال او للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مماثل الواقع قبل الفاء في كونه
احد الاشياء المذكورة الستة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك
اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك وشرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان
اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المصدرية بعدها لان ان داخلة في مفهومها
والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي
وغيره يقدره بالى في ما بعدها بتاويل مصدر مجرور بالى التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك
حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم
واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط تصح بتقدير ان بعدها اي ينتصب المضارع
بعدها بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا او شتم او
فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى الا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان

وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل
ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق ثم ان خبر انه
ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا
يجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني وما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت
لان يقوم **و** مع الحروف **العاطفة** نحو يعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على الاسم
الصريح نحو جئتك للاكرام والمجيء ضرب زيد وغضبه واردت للضرب فجاز ان يظهر معها لما في قلب بالفعل
الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان
وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي
بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما انتصب نصب
ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها **ويجب** اي اظهار ان **مع لا** الداخلة على المضارع المنصوب **في** صورة دخول **اللام**
بمعنى كي **عليها** اي ان لا يستكره اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم
واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع

بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن
ليس بقياس كما في تلك المواضع والثلث لم يذكرها **وينجزم** اي المضارع **بلم ولما ولام الامر ولا**
المستعملة **في** معنى **النهي** احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا **و**
كلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعض من الحروف ولهذا اختار
الكلم والمجزوم بها فعلان **وهي** اي الكلم المجازات **ان ومهما واذما وحيثما** فاذ وحيث يجزمان المضارع
مع ما واما بدونها فلا **واين ومتى** وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء مع ما او لا **وما ومن واي**
وانى واما انجزام المضارع **مع كيفما واذا فشاذ** لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما
فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيف تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت
انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة القاريين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع
به **وبان مقدرة** عطف على قوله بلم اي وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى
فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيا اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير لما هو اقرب اعني
ماضيا **ولما مثلها** اي مثل لم في هذا القلب والنفي **ويختص** اي لما **بالاستغراق** اي استغراق ازمنة
الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم فلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه

ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت لما ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها **وجواز حذف الفعل** اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل
عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع
تقول لمن يتوقع الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم **ولام**
الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا **ولا النهي هي لا**
المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي
ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل و
المفعول مخاطبا او غائبا او متكلما **وكلم المجازاة** المذكورة من قبل **تدخل على الفعلين لسببية**
الفعل الاول ومسببية الفعل **الثاني** اي تجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف كلم
المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا
لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم

الفعل

المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك
ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا
لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
اهانته عند الناس سببا للاكرام عنده **ويسميان** اي هذان الفعلان اولهما **شرطا** لانه شرط
لتحقق الثاني **و** ثانيهما **جزاء** من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل **فان كانا** اي
الشرط والجزاء **مضارعين** نحو ان تزرني ازرك **او الاول** فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك **فالجزم**
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاحيته للمحل **وان كان الثاني** مضارعا فقط
فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ان الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اته او اتيه **واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا**
تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت **او معنى** نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا
لقد اي لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا
مقدرا كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت **لم يجز الفاء** في الجزاء
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك

ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي
لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء
فيه والا كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادات الشرط فيه معنى فالوجهان اي
الاتيان بالفاء وتركها لان ادات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت
في تغيير المعنى خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو
قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا وان لم يكن الجزاء الماضي
او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى
تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او
استفهام او مضارع منفي بما او بلن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير
لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء
موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى
الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها لان اذا الشرطية

مختصة

مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى فان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي تجزم بها المضارع حال كونها مقدرة كما كانت مقدرة
بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله
يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندهم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو
ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم
وقصد السببية اي سببية ما تقدم فح يقدر ان مع مضارع تؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليها فائدة بكون ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية
له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها
قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة
فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها واراد السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فعليك ان تسلم تدخل الجنة ونحو
لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا

امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه
عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة
المثبت في العرف قرينة قوية هذا اذا قصد التسبيب واذا لم يقصد السببية لم يجز الجزم قطعا بل يجب
ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ
مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة
المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما في امثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا
النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين
والاصوليين مخصوص من الامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل
شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احترازا عن المجهول
مطلقا فانه يطلب بها الفعل من المفعول لا من الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى بذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه مثل

ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه
لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش وارض وارم
كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم ترض ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب
مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذف حرف متحرك اسكن
آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على
اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة الوصل على ما بقي بعد حذف
حرف المضارعة لتحصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد
الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسر
الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي
المعلوم من الرباعي اذا قيل بكسر التاء مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء
كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح

لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضى الرباعى **نحو اقتل** مثال لما
يكون بعد حرف المضارعة ضمة **اضرب** مثال لما يكون بعده كسرة **اعلم** مثال لما يكون بعده فتحة **و**
ان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لان همزة اصل رباعى لا ارتفاع موجب حذفها وهو
اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لا همزة وصل **مقطوعة** لا لان بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** اى فعل
المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله
الواقع عليه ولا بعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية
وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره
فيما سبق **فان كان** الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **ماضيا** غيرت صيغته
دفعا للبس بان **ضم اوله وكسر ما قبل آخره** مثل ضُرِبَ ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان بخروج من الضمة الى الكسرة ووزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه **ويضم الثالث مع همزة الوصل** نحو انطلق
واقتدر واستخرج لئلا يلتبس بالامر فى ذلك الباب **ويضم الثانى مع التاء** مثل تعلم
وتحوسل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت **ونحو اللبس** هذا علة

لقوله ويضم الثانى مع والثالث **ومعتل العين** اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى
وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى روى وطوى قيل الاصوب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للمفعول منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان
يكن فيه ما ذكرنا **الافصح** فيه **قيل وبيع** اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف
حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل **وجاء الاشمام**
وهو فصيح نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو
الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة و
القراء بالاشمام فى هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة
خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل
الضم فى اوائل هذه الافعال **و** جاء **الواو** ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل
الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها **ومثله** اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد
باب الماضى المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال **نحو اختير وانقيد** فى مجيء اللغات

ثلث ادين وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اولليس فان مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما اسْتُخْيِرَ واُقْوِمَ بالياء والواو المكسورتين ساكنا ما قبلهما و
القياس اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره تحقيقا للفتحة
وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا
نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجاب ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق الى غير
الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل
فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف

المتعدي

المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي قد يصير متعديا
اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بالسين
الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد
كضرب وهو في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما
عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما
اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما دخلت عليهما الهمزة
زاد مفعول اخر وهو الفاعل للمفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبا ونبا وخبر واخبر
وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت زيدا منطلقا والثاني والثالث
من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال
بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن

وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم **وعلمت ورايت ووجدت** وهذه الثلثة للعلم
تدخل اي هذه الافعال **على الجملة الاسمية لبيان ما هي** اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما انتشأت هذه الجملة عنه
حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذا في باقي الافعال **فتنصب** اي هذه الافعال
الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها **ومن خصايصها** هي
خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب **انه اذا ذكر**
احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا وخبرا
وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به
في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت فينقطع ان لا يحسبن هو الذي بخلهم
هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على غراتك انا طالما قد وشي بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو مفعول الثاني

بخلاف

بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا فيقال فلان يعطي الدنانير فذكر
المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا
تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام
القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا **ومنها** اي من خصايص افعال
القلوب **جواز الالغاء** اي ابطال عملها **اذا توسطت** بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم **او تاخرت**
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين **لاستقلال الجزئين** الصالحين لان يكونا
مبتدا وخبرا ومفعولين لها **كلاما تاما** على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبر مع ضعف
عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند تقديمها ايضا نحو ظننت زيد قائم وفي ظني وفي قوله جواز
الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاهمال
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب
احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيد وبين معمولي ان نحو ان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب تقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب

فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا فقوله لما توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه

ومنها اي من خصائص افعال القلوب **انها تعليق** وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها **قبل** معنى **الاستفهام** بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت **و** قبل **النفي** الداخل على معموليها **وقبل اللام** اي لام الابتداء الداخل على معموليها **مثل علمت ازيد عندك ام عمرو** مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق

وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزءها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوبة **جزءها** على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق

بين الالغاء والتعليق احدهما ان الالغاء جائز والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق في اللفظ لا في المعنى **ومنها** اي من خصائص افعال القلوب **انه يجوز ان يكون فاعلها** اي فاعل افعال القلوب **ومفعولها ضميرين** متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت **مثل علمتني منطلقا** ولا يجوز في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحد معناه كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث ان كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وافعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وهما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيضين على النقيضين وكذا اجرى راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر

ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا او لبعضها اي
لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي
اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك
لئلا يبقى لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت خار بمعنى صرت ذا خال و
حسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته ان اخذته مكانا
او هي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بتهيم وعلمت بمعنى عرفت تقول
علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
قريب من معنى علمت بالحالة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت
الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحالة ولما كان مراده ان لها معنى قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت
وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما
سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة

ولو شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا
التقرير المذكور عمدة للموضوع له في الافعال الناقصة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيكون
صار مثلا موضوعا لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها
فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه
فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لان اصله الوضع
ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا
الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج افعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان
وصار واصبح واضحى وامسى وظل وبات وعاد وغدا وراح ومازال
وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس
ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما

لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول
تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وتحول زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا **وقد جاء** اي
جاء في قولهم **ما جاءت حاجتك** ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية و
جاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغراية ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او
استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك
ومعناه اية حاجة صارت حاجتك **و** ايضا وقع ناقصة في قولهم ارهف شفرته **حتى**
قعدت اي صارت الشفرة **كانها حربة** اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع
الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء **وتدخل** هذه الافعال وما كان نحوهن **على الجملة**
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر **لاعطاء الخبر** اي لاجل اعطائها الخبر **حكم معناها** اي معنى
هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي
اثره المترتب عليه كون الخبر مستقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه
الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني مستقلا اليه **فترفع**
هذه الافعال الجزء الاول **وتنصب** الجزء **الثاني** لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه **نحو**
كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة **لثبوت خبرها** لاسمها ثبوتا **ماضيا** اي

كائنا

كائنا في الزمان الماضي **دائما** من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر **وبمعنى صار** عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة
كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقوله تعالى بيتها بقفر
والمطي كانها ❊ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ❊ اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم يكن فراخا بل صارت فراخا **ويكون فيها ضمير الشان** هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان
يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة واقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت ❊ واخر مثن بالذي كنت اصنع **وتكون تامة** عطف
على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب **بمعنى ثبت**
ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون **وتكون زائدة** وهي التي وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو
في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على الماضي وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها **وصار للانتقال** اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد عالما واما حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان
الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو وتلحق

بصار آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل
مودة فخل قيالك من نعمى تحولن ابوسا **واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون**
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الاصول فاما مثل اصبح زيد قائما او امسى زيد مسرورا
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول تدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخران **ويكون بمعنى صار** نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي
صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة **ويكون تامة** بمعنى الدخول
في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح **وظل وبات لاقتران مضمون الجملة**
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله **وبمعنى صار** نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجي
هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظل الف بمكان كذا او بت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين
في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذا لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة
وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك
آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل

مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
صاحب اللباب والملحق بها آض وغاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات **ومازال** من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة **ومابرح** بمعناه من برح اي
زال ومنه البارحة لليلة الماضية **ومافتئ** ايضا بمعناه **ومانفك** اي ما انفصل **لاستمرار خبرها**
اي خبر تلك الافعال **لفاعلها** قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات **مذ قبله** اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن
ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وانما دلت
على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا **ويلزمها** اي هذه
الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت **النفي** بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا
كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
الاستمرار المقصود منها **ومادام للتوقيت امر** اي تعيينه **بمدة ثبوت خبرها لفاعلها** بان
جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل
المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول

كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع
ما دام ما اجلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها
مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا والدليل تقييد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس زيد خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب س ويجوز تقديم اخبارها اى الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فان اريد بجواز تقديم نفي
الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها
نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال
المذكور وهي اى الافعال الناقصة في تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة

على انه

على انه اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو
اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز
عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه او
من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في
غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور بعضهم
مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي للمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو
اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة
للنفي ويمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز
بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما اوله ما النافية من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع للفعل وضع لدنو الخبر

اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل **رجاء** منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به فعسى فى قولك عسى زيد
زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجوا ذلك وتطمع لا انك جازم
به **او** وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل **حصولا** اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بجهة تقرب حصوله **او** وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل **اخذا فيه** اى
دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر
لما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يفضى اليه **فالاول** اى ما وضع لدنو الخبر رجاء **عسى** قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف **و**
هو غير متصرف حيث لا يجى منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة ولعدم تصرف
عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات فى الاغلب مختصة بالحروف والحروف لا تتصرف
فيها **تقول** على احد استعماليه **عسى زيد ان يخرج** وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر
بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم

اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية لكن عسى زيد الخروج بتقدير المضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد
الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع
مع ان شبيه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب
زيد ان يخرج الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء
فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى
محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا فى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك
الشئ فى النفس وقال الشيخ الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب **وتقول** على الاستعمال الاخر **عسى**
ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر لقيامه مقامهما فهى
فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على الموفوع من غير قيامه مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهى تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج
فى محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول
كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره
ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا **وقد يحذف ان** عن الفعل المضارع فى الاستعمال

الاول تشبيها لها بكاد فكما ان في كاد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك في عسى زيد يخرج لم يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الغالب
لعدم مشابهته قولا عسى فيه ان يخرج زيد اقول كاد زيد يخرج والثاني ان ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد
تقول كاد زيد يجئ فتخبر بدنو الخبر لعلمك باشرافه على حصول الفاعل في الحال فما علمه اسم محض كل
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر في الحال باعتبار احد معنييه من غير ان الدالة
على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له
بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي لكل منهما حكم
الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات
النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد للاثبات
مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس الهوى والمسلم يخطئهم وتفسير قوله لم يكد بقوله
لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأه والغير يخطئهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد الانتفاء

والانتفاء

وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
فغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما
هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى
الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل
على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كنفي الداخل على سائر الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه و
ما تمسك عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ بشروع في الخبر
طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب
يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل طفق واخذ
بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان
تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان عليهما

واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون
ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ
فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى انه تعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع بالنظر
الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع
اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ووا اله لكن ينتقض بنحو قاتله
الله من شاعر ولا شك عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعمل كذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما ان يستعمل في الدعاء وله اي الفعل التعجب اولا وضع لانشاء
التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله اخرهما صيغة الفعل الذي
تضمنه تركيب افعل به بشرطان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغير الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل
ما احسن زيدا واحسن بزيد ان فعلا التعجب الا ما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان ولا يبنيان الا
كلاهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اسهى الطعام و

ما امقت

وما امقت للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بمثلهما من فعل
لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم
جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عدا
كتاخير الفصل منهما وانما قيد بالتقديم والتاخير لما قيل ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب
فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لان بعد النقل
الى التعجب جريا مجرى المثل فلا يغير ان كما يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى
باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل
عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع الفصل
بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق و
اجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون
الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان
التكلم بل دائما قبله وما مبتدأ اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء لتقدير

المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدا به ومعناه ظاهر **نكرة** بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه
يكون فيما جهل سببه **وعند سيبويه وما بعدها** اي بعدها **الخبر** من باب شر اهر ذا ناب **موصولة**
عند الاخفش والخبر محذوف الذي احسن زيدا اي جعله واحسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية
ما بعدها خبرها قال شارح الرضي وهو قوي من حيث انه كان جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه
الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم **وبه** اي مجرور **فاعل** لهذا الفعل **عند سيبويه** والباء
زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول تقول اي بان تقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه **في افعل** لان الفاعل واحد ليس الا **وبه** اي مجروره **مفعول عند**
الاخفش لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة **والباء للتعدية** منه اي لجعل اللازم
متعديا فالمعنى صيره ذا حسن **او** الباء **زائدة** على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن
للتعدية كاخرج **ففيه** اي ففي الفعل **ضمير** هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله
كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فانه فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون
في شخص **افعال المدح والذم** يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب **ما وضع** ل

لانشاء

لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته او ذممته منها لانه لم يوضع للانشاء **فمنها نعم**
وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم فعل اذا كان فاؤه مفتوحا
وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل باسكان
العين مع فتحة الفاء والثالث اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح وكسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة
العرب اتفقوا على لغة بني تميم **وشرطهما** اي شرط نعم وبئس **ان يكون الفاعل معرفا باللام** للعهد
الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء وتصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد **او يكون مضافا الى المعرف بها** اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام
الرجل وهلم جرا **او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة** مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت **او مميزا بما** بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز **مثل فنعما هي** اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم ويكون الصلة باجمعها اي فنعم اهي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي الصدقات
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فعلى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى

ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وتعيينه انما هو بحسب الباب
لانه قد يعلم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي
الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد
مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ و
نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه
سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقته الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة وتأويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المرأة هند وبئست المرأتان هندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند
وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى
مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد
الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا
ويجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف

المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ما قبله وما بعده في قصته وقوله تعالى
فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال
المدح والذم حب وحبذا وهو اي حبذا من حب الشيء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا او فاعله اي
فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا على ما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز
ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا وبعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد و
حبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة
هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد
لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب ههنا ظاهر فالراكب حال من الفاعل
لا من المخصوص الحروف ما دل على معنى اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه
اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد في ذلك من انضمام امر
اخر اليه ومن ثمة اي ومن اجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره

حروف
بحث
الجر

الى اسم متعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء
بفعل اي ليفاد فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل
وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والجار والظرف والجار مع المجرور
وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل
او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي
اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس اسما اسما خاصة بعينه
بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجود بهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث جعلت
بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي يقدر رب بعدها ارب وفي عدها من الحروف الجر تسامح
وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي يكون حرفا وفعلا
فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء
النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل
ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته

م الابتدائية

من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي وتجئ من للتبيين اي
لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام والتبعيض اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته
وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع
بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان
من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب متاول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد من الحكاية
كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل الى اخرهما
نحو قلبي اليك فان قلت قلب المتكلم منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية او
بمعنى مع كثيرا ولم يكتف بكونها بمعنى تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت

الواقع بينهما بالقلة والكثرة **ويختص** اي حتى **بالظاهر** اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانهما
لو دخلت على المضمر لا التبس الضمير المجرور بالمنصوب بجوازه ومنعهما بعدها **خلافا للمبرد** فانه جوز
دخوله على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا **وفي للظرفية** اي الظرفية مدخوله لشئ حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل **والباء للالصاق** اي لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء وهذا كاثر في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي
بمكان يقرب منه **والاستعانة** اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج والاشتراكه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق لا يستلزم المصاحبة
من غير عكس **والمقابلة** اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك **والتعدية**
اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه مع التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة الحرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها
بحرف دون حرف **والظرفية** نحو جلست بالمسجد اي في المسجد **وزائدة في الخبر في الاستفهام**

بمعنى مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا ازيد بقائم **والنفي** بليس نحو ليس زيد براكب وما زيد براكب فهي
تزاد في الخبر في هذه الصورة **قياسا وفي غيره** اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي **سماعا** سواء لم يكن
خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده
او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو بحسبك زيد **واللام للاختصاص** بملكية نحو المال
لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس **والتعليل** اي لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا
نحو خرجت لمخافتك **وبمعنى عن مع القول** نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه
وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم **وبمعنى الواو في القسم للتعجب** نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب **ورب للتقليل** اي لانشاء التقليل **و** لهذا وجب لها
صدر الكلام كما ان وجب **لها صدر الكلام** لكونها لانشاء التكثير **مختصة بنكرة** لعدم احتياجها
الى المعرفة **موصوفة** ليتحقق التعليل الذي مدلول رب لانها اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة وانما هو **على المذهب الاصح** وهذا مذهب ابي ومن وافقه وقيل لا يجب
ذلك والمختار عند المعنى الوجوب وهذا الكون من التعليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي
التعليل كالمجاز المحتاج الى القرينة **وفعلها** اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب **فعل ماض** لانها
للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته **محذوف** اي ذلك الفعل الماضي

غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القراين نحو رب رجل كريم اي لقيته **وقد يدخل** اي رب على مضمر
مبهم لا مرجع له **مميز بنكرة منصوبة** على التمييز **والضمير مفرد** وان كان المميز مثنى او مجموعا **مذكر**
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا وامرأة او امرأتين او نساء **خلافا للكوفيين في مطابقة**
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربتها
امرأة وربتهما امرأتين وربتهن نساء **وتلحقها** اي رب **ما** الكافة المانعة عن العمل **فيدخل** بعد
لحوق ما **على الجمل** نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجر آخره نحو ربما ضربة
بسيف صيقل **وواوها** اي واو رب في حكمها **تدخل على نكرة موصوفة** مثل **وبلدة ليس بها انيس**
الا اليعافير والا العيس وهذا الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام
فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قايمة مقام رب الجارة بنفسها بصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف
وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء **لغير السؤال** يعني لا يستعمل الواو في السؤال
فلا يقال والله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء **مختصة بالظاهر** يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر اسم الله او غيره
فلا يقال وك لافعلن بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحطها عن رتبة

الاصل

الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته **والتاء مثلها** اي مثل الواو في اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال **مختصة باسم الله** من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة اصلها
الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم **والباء اعم منهما**
اي من الواو والتاء **في الجميع** اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا
او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله لافعلن وبالله اجلس
وكما يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة
نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما يختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء لا يوجد مع الاختصاص وبعدم
لكان التنافي **ويتلقى** اي يجاب **القسم** الذي لغير السؤال **باللام وان وحرف النفي** ما ولا وان فاللام
في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قايم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان
زيدا لقايم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وقد يحذف
حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا
بما فيه معنى الطلب نحو تالله اخبرني وبالله هل قام زيد **وقد يحذف جوابه** اي جواب القسم **ان**
اعترض اي توسط القسم بين اجزاء جملة التي تدخل على جواب القسم **او تقدمه** اي القسم **ما يدل عليه** اي

علی جوابه نحو زید والله قائم وزید قایم والله لاستغنائه عن الجواب بما بین الصورتین لوجود ما یدل
علیه والجملة المذکورة وان کانت جوابا للقسم بحسب المعنی لکنه بحسب اللفظ لا یسمی الا علی الجواب لا الجواب
ولهذا لا یجب فیه علامة فیه جواب القسم **وعن للمجاوزة** ای لمجاوزة شیء وتعدیه عن شیء آخر وذلک اما
بزواله عن الشیء الثانی ووصوله الی ثالث نحو رمیت السهم الی الصید او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو ادیت عنه الدین **وعلی للاستعلاء** ای استعلاء شیء علی شیء نحو زید علی السطح
وعلیه دین **وقد یکونان** ای عن وعلی **اسمین** یعلم ذلک **بدخول من** علیهما نحو من عن یمینی ای
من جانب یمینی ومن علیه ای من فوقه **والکاف للتشبیه** نحو زید کالاسد **وزایدة** نحو لیس کمثله شیء
اذ التقدیر لیس مثله شیء علی بعض الوجوه **وقد یکون** ای الکاف **اسما** بمعنی مثل نحو یضحکن کالبرد المنهم
ای عن سنان مثل البرد الذائب للطافته **ویختص** ای الکاف **بالظاهر** ای بالاسم الظاهر عند الجمهور
فلا یقال که استغناء عنه بمثل ونحوه وقد یدخل فی السعة علی المرفوع نحو ما انا کانت خلافا للمبرد فانه
اجاز مطلقا نظرا الی ما جاء فی بعض اشعارهم **ومذ ومنذ للزمان الماضی** والحاضر فیهما للابتداء
فی الزمان الماضی یعنی اذا ارید بهما الزمان الماضی فالمراد ان مبدأ زمان فعل المثبت او المنفی هو ذلک
الزمان الماضی الذی ارید بهما کما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة کذا وما رایت فلانا منذ
سنة کذا بشرط ان یکون هذه السنة ماضیة لا یکون فیها فان معناه حینئذ ان مبدأ سافرتی او عدم رؤیتی

کان هذه

کان هذه السنة وامتد مبدأ الی الآن **والظرفیة** عطف علی الابتداء ای وهما للظرفیة المحضة من غیر اعتبار
معنی الابتداء **فی الزمان الحاضر** ای الذی اعتبر انه حاضر او ان مضی بعضه یعنی اذا ارید بهما الزمان
الذی اعتبر حاضرا فالمراد ان جمیع زمان الفعل هو ذلک الزمان الحاضر **مذ شهرنا ومنذ
یومنا** ای جمیع زمان انتفاء رؤیتنا هو هذا الشهر او الیوم الحاضر عندنا لا انهما لم یتقضیا بعد
ولم یمتد زمان الفعل ای جاوزهما فکیف یصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذکوران
کلاهما للظرفیة ویمکن ان یجعل الاول مثالا للابتداء کما یتوهم بحسب الظاهر لکن بتقدیر مضاف ای
ما رایته مذ دخول شهرنا **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء** ای لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا
جررت بها فما بعدها تکون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذکرت هاهنا نحو جاءنی حاشا زید وعدا
زید وخلا زید واذا نصبت تکون فعلا **الحروف المشبهة بالفعل** ووجه شبهها ابدا اما
لفظا فلانقسامها کالفعل الی الثلاثی والرباعی والخماسی وبنائها علی الفتح مثله واما معنی فلان معانیها
معانی الافعال مثل اکدت وشبهت واستدرکت وتمنیت وترجیت وکان المناسب ان یعبر
عنها بالحروف المشبهة علی صیغة القلة لکونها ستة لکنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة
مثلا بصیغة جمع الکثرة لم یستحسنوا تغییر الاسلوب مع شیوع کل من صیغتی جمع القلة والکثرة
والاخری علی الاخری او لوحظت مع فروعها الحاصلة بالتخفیف لو نانها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الکثرة

وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة ولها
اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي الكلام من اي قسم من اقسام الكلام او كل منها
يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى انّ
١١ فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم التصدرة لانها مع اسمها
وخبرها في تاويل المفرد ولو وقعت في الصدر اشتبهت بانّ
المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات
مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي
حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا
للعمل فانّ المكسورة لا يغير الجملة ولا يخرجها عن كونها جملة فاذا قلت انّ زيدا قائم افادت
ما افادت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها
جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع
المفرد اي في موضع المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موقع الجملة نحو انّ زيدا

قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد
انّ عمروا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي
انّ اباه قائم وفتحت اي حال كونها مع جملتها فاعله نحو بلغني انّ زيدا عالم لوجوب كون الفاعل
مفردا وحال كونها مع جملتها مفعول نحو كرهت انّ زيدا شاعر لوجوب المفعول مفردا وحال
كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا فالو لولا انك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتدا مفردا
واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد
معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك معاد لك زعمت اي لولا زعمت
اي معاد ولولا انك خص بشيء صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو
فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان
جاز في موضع التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر
نحو انّ الفتح على تقدير جعل انّ مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة نحو
من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاءه اني اكرمه اي اكرامي ثابت له وجب الفتح

لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا و مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا
واللهازم ما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيه الكسر مع انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد
اذا المفاجأة والفتح على انها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته القفا واللهازم ثابتة وتمام البيت
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن
وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه
لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حولهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا
عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد في كثير من النسخ من جملة اشباهه قولهم
اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين
الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد خاص وليس
من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال
هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا هو من جنس المقول ولذلك اي
لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد
فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة

لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا
قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث
يكون ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة
فانه لا يجوز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف
على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو
او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر
عن كل من المعطوف والمعطوف عليه ومن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث
انه خبر للمعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم
لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بما ارتفع به قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور
فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور والمذكور مشترك
بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر

لما
فانه لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور **ولكنه في جواز العطف على محل**
اسمها لكن اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو
لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز الى اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء معنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها **و** ايضا **لذلك** اي لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيرها **دخلت اللام** التي هي لتاكيد معنى الجملة **مع المكسورة** التي هي ايضا
لذلك التاكيد **دونها** اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم
او دخلت **على الاسم** اي على اسمها **اذا فصل بينه** اي بين الاسم **وبينها** اي بين ان نحو ان
في الدار لزيدا ودخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما
خص دخول اللام بهذه الصورة لان فيما عداها يلزم توالي حرف التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة
واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا التقديم لن دون اللام توجيها للعامل على ما ليس بعامل **و** دخول
اللام **في لكن** على اسمها او خبرها او على ما بينهما **ضعيف** لانها وان لم يغير معنى الجملة الا توافق
اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها العميد

لفظ

وتخفف ان **المكسورة** لثقل التشديد بكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح **يجوز**
الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها
على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل واللام على كلا التقديرين لازم لها واما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيدا لقائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيها اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف ما هو مذهب سيبويه
وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل **ويجوز دخولها** اي دخول
المخففة **على فعل من افعال المبتدأ** اي من افعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر او غيرها مثل كان وظن
واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي
المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في الدخول وعدم
تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين **وتخفف المفتوحة** كالمكسورة **فتعمل**
عند التخفيف على سبيل الوجوب **في ضمير شان مقدر** والبيت في تقديره ان مشابهته

المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به **كما سبق** واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام
واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه
بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمر الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد
تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبر لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي
لا يزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل
في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على
الاقوى **فتدخل** اي المفتوحة **على الجمل** العامة لان يكون مفسرة لضمير الشان **مطلقا** سواء كانت
اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل **وشذ اعمالها** اي اعمال المفتوحة **في**
غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك
قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط كقوله الشعر فلو انك في يوم
الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق **ويلزمها** اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة
مع الفعل الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
السين نحو علم سيكون منكم مرضى **او سوف** كقول الشاعر فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا **او قد** نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة

والمصدرية

وبين المصدرية الناصبة ليكون كالعوض من النون المحذوفة **وحرف النفي** نحو او لا يرون
ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة لا لحصول الفرق بين
المخففة والمصدرية فانه مجتمع مع كل منهما والفارق بينهما اما من حيث المعنى فلان ان بمعنى الاستقبال
في المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلان ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا
فهي المخففة **وكان للتشبيه** لانشائه وهي حرف برأسها على الصحيح جاء على اقوانها ولان الاصل عدم
التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة ولما
خرجت عن حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اي كان **فتلغى** عن العمل **على** الاستعمال **الافصح** نحو وجها مشابهة لفوات
فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على
الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة
ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة **ولكن** وهي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان كان فنقلت كسرة
الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة يفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا

وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها **للاستدراك** ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
فاذا قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم لكن عمرو لم يجئ
يتوسط اي لكن **بين كلامين متغايرين** نفيا واثباتا **معنى** اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي
ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو غائب
وتخفف اي لكن **فتلغى** عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس بهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى
ما جاء عن يونس والاخفش انه لا يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا
ويجوز معها مشددة او مخففة **الواو** وهي اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح
الرضي الاخير اظهر **وليت للتمني** للانشائية فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت
الشباب يعود **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل
اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز
الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول
اتمنى ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من ضمير المستكن في خبرها
المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها رواجعة **ولعل للترجي** اي للانشائية ولا يدخل على المستحيل

ومعناه

ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو القول **وشذ**
الجر بها اي بكلمة لعل حال كونها جارة في لغة العقيلية وانشد الشيخ في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم
يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه
بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه
على ما كان عليه او كان اشتهر بذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلثة بالياء ولعل مراد المصنف
بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد
ما جزم بالجر بوجودها حكم شذوذه **الحروف العاطفة** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة **والفاء وثم وحتى واو واما** بكسر الهمزة **وام**
ولا وبل ولكن وعند بعضهم ان المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما
ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها
وبدل الغلط بعده غير صحيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لذلك مثل هذا اللفظ
فالاول الاربعة للجمع اي لان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان
او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر

فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها قوله لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا او عدما **والفاء للترتيب** الجمع مع الترتيب بغير **مهلة وثم مثلها** اى مثل ثم فى الترتيب غير ان المهلة وحتى اى منها فى ثم فهى متوسط بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة **ومعطوفها** اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء **قوى** او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف **من متبوعه** اى متبوع معطوفها **ليفيد** اى العطف بها **قوة** فى المعطوف **او ضعفا** فيه اى ليدل اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف من الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل دل انتهاء الفعل اليه حتى شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا اشتراط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هو بحسب الخارج نحو جاء فى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد المتعلق بهم بالانبياء وان كانت موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء ساير الناس وهكذا المناسب فى الذهن بعدم تكيان الخارج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشىء كذلك الانتهاء بالملاق للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول العموم لجميع اجزاء

اللهم وفقني لاتمامه

الثلثة ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات مايلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة عندهم محمولة على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان الاتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى الفعل واكثر فى الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا فى بعض الشرح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة ان يتى الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى **واو واما وام** كلمات هذه الثلثة **لاحد الامرين** اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد **مبهما** اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او **وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام** اى مع غير مستعملة بدونها **يليها** اى يذكر بعدها بلا فاصلة **احد المستويين** والمستوى **الاخر يلى الهمزة** اى همزة الاستفهام **بعد ثبوت احدهما** اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب **ومن ثم** اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين **لم يجز** تركيب **ارايت زيدا ام عمرا** فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الاخر لم يلى الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول

من سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح وفي النسخة الشريفة انه
وجد في بعض النسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا ايلاؤها احد المستويين والاخر الهمزة على الاخر افصح
ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لا يناسب غرضه من تنبيه الافصحية غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل
عن سيبويه و ايضا **ومن ثم** اي لاجل ما ذكر بعينه **كان جوابها** اي جواب ام المتصلة **بالتعيين**
اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون **نعم او لا** لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او
واما مع الهمزة كما قيل اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان
المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء
في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين
وقوع ام المتصلة فوقع عليه باعتبار كل منهما حكما اخر وجعلها اشارة اشارة في كل موضع الى شرط اخر
لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط
على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى **وام المنقطعة كبل** للاضراب عن الاول **و** مثل
الهمزة للشك في الثاني والواقع بعدها اما خبر نحو قولك انها لابل ام شاة اي ان المنقطعة التي اراها
لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر

فاستفهمت

فاستفهمت عنه بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل حين
يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني **واما قبل المعطوف عليه لازمة** اي اما غير مستعملة
الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم يعطف عليه المعطوف باما
نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء
على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب جاء زيد او عمرو وذهب بعض
النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا العاطفة يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا واجيب عن الاول ان اما السابقة
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية عطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو **ولا وبل ولكن** هذه الحروف الثلثة **لاحدهما معينا** اي لثبوت
الحكم على احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو
فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه

بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف بكلمة بل وكلمة بل
بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وفيه خلاف فذهب بعضهم ان كلمة بل يصرف حكم النفي عن المعطوف عليه
الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم السكوت عنه وبعضهم الى انها يثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه في حكم السكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد
اما في حكم السكوت عنه او المجئ منفي عنه **ولكن لازمة للنفي** اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف
المفرد على المفرد فهي بنقيضه لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة للنفي الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها** مصدرها
الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاؤلاء وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف
النداء يا اعمها** استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد **وايا وهيا للبعيد واي**
بفتح الهمزة وسكون الياء **والهمزة** للقريب وكان نداء او بالقريب ما على البعيد فيدخل فيه المتوسط

ايضا

ايضا فان القريب منقسم الى قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي وللاقرب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط
بين كمال البعد وكمال القرب **حروف الايجاب بلى ونعم واي** بكسر الهمزة وسكون الياء **واجل وجير
وان** بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونها استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام
زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قالوا في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز
استعمال نعم بجعلها تصديقا فالاثبات والمستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف
فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا او يقوم مقام بلى تقريرا
لاثبات بعد النفي **بلى مختصة بعد النفي** يعني ينقض النفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا فهي
اي تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كانقول جوابا اقام زيد بلى قام زيد **واي
للاثبات بعد الاستفهام** لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها

يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به
الا الله تعالى وربي تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر
وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان لمن قال قد اتاك زيد او لعله ياتيك اي قد اتاه او لعله يأتيك
وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي
لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفا
من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفا للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره
المصنف من كونها لتصديق المخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة
لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا
فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة
او الكلام بسببها متهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين
والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد ومع ما

النافية

النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما
المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام
زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير و تزاد بين
واو القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان
ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى
ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما شرطا اي ذوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم
اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير
ما جرم وانما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا
تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي ايضا لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين و تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد
وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بهذا البلد ولا اقسم بيوم القيامة والغرض زيادتها التنبيه
على جلالة المقسم بحيث يستغني عن القسم فيؤتى لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها

مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك
من جار اي هلك **ومن والباء واللام** تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اي فهما لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي
مات **وان وهي** اي ان مختصة **بما في معنى القول** اي بفعل متعلق بمعنى القول لتفسير المفعول المقدر
غير متعلق عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي للتفسير في الاكثر الا مفعولا
مقدرا للفظ غير صريح القول مفيد بمعناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير
لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان ائت اي
كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف ان دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى
القول وليس تفسيرا لقلت في قوله الا ما امرتني لانه مفعول صريح وقد يفسر بها ايضا المفعول به الظاهر كقوله تعالى
اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو مفعول لفظ
لاوحينا **حروف المصدر ما وان** المفتوحة المخففة **وان** المفتوحة المشددة **فالاولان** اي ما وان
المفتوحة المخففة **للفعلية** اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر
نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بفتح الراء وهو السعة ونحو اعجبني ان خرجت

الخبر

اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوّز غيره بعدها الاسمية قال الشاعر
وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله في الدنيا ما الدنيا باقية **وان** المفتوحة المشددة
للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما يجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تعمل في خبرها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدرها نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد
فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حروف التحضيض هلا والا** مشددتين
ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر على ان
الكلام من ذلك النوع **ويلزمها الفعل** وفي بعض النسخ وتلزم الفعل **لفظا** نحو هلا ضربت
زيدا وهلا تضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا ضربت وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي
التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر
ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف
التوقع** والتقريب **قد** سمي بهما لانها فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه مضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع
التوقع اي يكون متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب

اى جعل غير قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة
التحقق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع
ركوبه **وهي في المضارع** المجرد من ناصب وجازم وتنفيس **للتقليل** مضافا الى التحقيق والاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام ولا يتقدم عليهما ما في خبرهما الا لانهما على احد انواع الكلام كما مر
وتدخلان على الاسمية والفعلية **تقول** في الاسمية **ازيد قائم** وفي الفعلية **اقام زيد**
وكذا هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها
اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك
لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فكما كان
اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها لم تكد تقنع عنه بالمجيء وحنت الى الالف
المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة **والهمزة اعم تصرفا** اي التصرف فيها
باعتبار استعمالها اكثر من التصرف في هل **تقول ازيدا ضربت** بادخال الهمزة على الاسم مع وجود
الفعل بخلاف هل زيدا ضربت كما عرفت **و تقول اتضرب زيدا وهو اخوك** باستعمال الهمزة

للاثبات

للاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون مثل هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع
محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية **و تقول ازيد عندك ام عمرو** بجعل الهمزة معادلة لام
المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل
في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ووقع مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة
لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك
هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعمرو **و تقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان** بادخال
الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها **حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام** لما مر **فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه**
يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان
للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال
الثاني بعينه معنى مثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع مني ايضا اكرام فيه وكذلك
لو للماضي على انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك
ضرب في الماضي فقد وقع مني ايضا فيه ضربت وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة

خير مشرك ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لانه معنا

فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا

في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني

لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاءهما معا وكون

انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد

يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى

لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو هيهنا يدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد

منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء

الثاني وخطاه عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء

اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين

معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك

لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء

فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود

الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام **وتلوحان** اي

انتفاء الاكرام وكلا الانتفائين معلوم لم
تقصد اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند
الى انتفاء المجيء

الاولى

ان ولو **الفعل لفظا** كما مر من الامثلة **او تقديرا** نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك

ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد من المشركين ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما

فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف

الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل

وحده **ومن ثمة** اي من اجل لزوم الفعل بعدهما **قيل** بعد **لو** المحذوف فعلها **انك** بالفتح لا بالكسر

لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة

وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل **موضع منطلق** اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق

لان الاصل في خبر ان هو الافراد **ليكون** الفعل موضع اسم الفاعل **كالعوض** من الفعل المحذوف

فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر

وان لكون ان دالا على معنى التحقيق والثبوت يدل على معنى ثبوت المقدر هيهنا فهو عوضا حقيقيا

عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره

وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه **جاز** وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا **لتعذره** اي

تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس

مشتقا فوضع فعل في موضعه **واذا تقدم القسم اول الكلام** اي في اول زمان التكلم فيصح

توابعه لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط الخبر القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بالتقديم
لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه
ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيما زاد الجواب وكان الجواب
القسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما غير مجزوم وهو محال ولما
فهو جواب للقسم لكون الثمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني
مثال الماضي لفظا او لم تاتني مثال الماضي معنى لاكرمنك وان توسط القسم بين اجزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان
يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير
ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان انتيني والله لاتيتك وانما اورد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط مخصوص باعتبار القسم
على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير تقديمه فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز

اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز
الغائه باعتبار الاول على ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث
المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان
رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر
الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به
او مقدرة كملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولا به اي مجزوما وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جواب الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية
الواقعة جزاء يجب فيه الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان تقدمها اجمال نحو اما الواقعة
في اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور دالا على احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون

ماتشابه فان مايقابل امّا المذكوره ههنا غير مذكور لكثرة مقابله يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ
فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلمة امّا للشرط لزوم الفاء في جوابها و
سببيته الاول الثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين امّا وبين
فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها اي حيزا امّا لان حيز الفاء ايضا حيزها
سواء كان الخبر مبتدأ او نحو امّا زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو امّا يوم الجمعة فزيد
منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بما هو تقديم ذلك الخبر على الفاء وعدم تجويزه وهذا تجويزه
مذهب س فجعل س لامّا خاصة جواز التقديم لا يمتنع مطلقا تقديمه وقيل القائل المبرد هو اي ما وقع
بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف على مطلقا اي معموليه مطلقا غير مقيدة بما هو تجويز
التقديم وعدمه مثل امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم امّا مقامه مهما
وسط يوم الجمعة بين امّا وفائها لئلا توالى حرفا الشرط والجزاء فصار امّا يوم الجمعة فزيد منطلق
كما مرّ واما مذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل
الشرط فلما حذف فعل الشرط صار يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لامّا خاصة جواز التقديم امّا
اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين امّا وفائها جاز التقديم على الفاء

مع قطع

وبه رجائه

مع قطع النظر كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء
والا اي ان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل الفصل عليها مانع اخر مثل امّا يوم الجمعة فان
زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل في ما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يفرق بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل لامّا قوة رفع حكم المنع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد امّا منصوبا
واما اذا كان مرفوعا نحو امّا زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد
منطلق اقيم امّا مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين امّا والفاء المذكور فصار امّا
زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي
فهو منطلق اقيم امّا مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار امّا زيد فمنطلق زيد فاعل المحذوف
واما تقدير الرفع بما ذكر فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به الفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه
يوهم جواز امّا زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز امّا يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف

وانما مثل المصنف بما يكون الواسط بين اما وفانها منصوبة لظهور اشتلة كونها من فوعة لكنها **حروف**
الردع الردع هو الزجر والمنع يقول الشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما
تقول وقد يجي بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا ايجاب اي ذلك
وقد جاء اي كلا بمعنى **حقا** والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكونه لفظه كلفظ كلا الذي هو الحرف ولمناسبة معناه لمعناه
لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذ كان بمعنى حقا ايضا لما فهو
ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة بان فلم يخرج به ذلك عن الحرفية **تاء التانيث الساكنة** لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم **تلحق** الفعل **الماضي** ليكون حرا اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة لتخالف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء فيه من اول الامر بسكون هذه على بنائها بالحقيقة وبحركة تلك على الاعراب فيها وليسها لانهما كالحرف
الاخير مما لحقها فانه **فان كان** المسند اليه اسما **ظاهرا** غير مؤنث **حقيقي فمخير** اي فانت مخير بين
الحاق تاء التانيث وعدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها من احكام تاء التانيث **والحاق علامة التثنية والجمعين** اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء **فضعيف** لعدم احتياجها اليها هذه العلامات

مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا
ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر
في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما **التنوين** في الاصل مصدر
نونت اي ادخلت نونا فسمي به ما ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه كما في المصدر
من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح **نون ساكنة** اي بذاتها فلا ينقضها
الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي بتنا مثلا نون ولدن ولم يكن وامثالها واخرجها بقوله **تتبع حركة**
الاخر اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة
الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا
الحركة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت اخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر
من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل **لا لتاكيد الفعل** فخرج نون
التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلقت فان المراد بتبعيتها حركة الاخر
تطفلها لها في الوجود تطفل العارض والمعروض وليست نون انطلقت تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى

وهو اي التنوين للتمكن وهي ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين
في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتاً ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت
السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشيخ وانا لا ادري
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً فا قول التنوين في رجل ليفيد التنكير ايضا فاذا
جعلته علماً يمحض للتمكن والعوض وهو ما الحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر
الكلمة كيومئذٍ اي يوم اذا كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها
فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وككل في وسائر
وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائماً اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع
المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون فزيد التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه
للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها النون ولو كانت للتمكن لزال
العلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علماً كعرفات ولا تنوين
العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين

النيلون

فتعين ان للمقابلة لانه لا معنى يناسب محل التنوين والترنم وهو ما الحق اخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغنا
وانما اعتبروا ما الحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في ابياتها حاجة ايضا
بل واقعا كانشاده من اصحاب الغنا لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين
كلمات الابيات والمصاريع ومحل يفهم المعاني وهو اما يقابل القافية المطلقة وهي ما كان رويها
متحركاً مستبقا باشباع حركته واحدة الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بها مثل ارضا وبحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به
كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء
حصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التاكيد واما يلحق القافية المقيدة وهي ما
كان رويها حرفاً ساكناً صحيحاً كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد
لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها احرف الاطلاق ليتسر امتداد الصوت كقول الشاعر
مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت
بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون خفيف المخترقي في الخفقن ويسمى هذا القسم من
التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد يتجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن

ولهذا يسقط عن التقطيع وليس القسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا
لافادة المعنى بازاء المعنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي
موضوع لغرض التركيب لا لافادة معنى من المعاني فعلى هذا التنوين الترنم من اقسامها الحروف التي هي من اقسام
الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها اليه تامل
ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه مضافا موصوفا بابن حال كون الابن مضافا
الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر
مضافا اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم
هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير
العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة
الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو
خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانه لا يحذف حيثما كانت لئلا يلتبس
بالبنت في مثل هذه ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف
الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها

فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه
الامثلة وانما اختص النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد
الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يفوض الا قليلا لتجاوزه عن معنى
الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت
لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما
يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى زيادة نون التاكيد فيما على المثبت
القسم غير لازم بل جايز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي فعل الشرط المؤكد حرفه
بما فانه لما اكد الحرف قصد تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون
التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان اشترط في الالتقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط
في الالتقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء المحذوفة

لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة قبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة
مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر
فقوله وتقول في المثنى اي اضربان باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنان في جمع المؤنث
بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلها
اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه
يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف واللبس مرضي عند الاكثرين وهما
اي نون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة معنى يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته
مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما او كسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الآخر عند لحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر
ومع غيرهما على ضربين لانه اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم و
اخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن

يا امراة

يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الحبش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ
كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين
كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي
فالنون كالكلمة ويفتح بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها
كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترين في مثل هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحرك لامه بالفتح
كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في
لم تروا القوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون ومثل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها
كما تقول لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على مثل ترين لا على ترين
اي ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسورة ما قبلها كاغزي القوم
وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع وكتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز في
كالمتصل كما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكنين الا لالتقائها الساكنين المذكور بعدها
وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما

والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة للقاء بها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة
ما قبلها لتدل عليها وان كان الواجب ان يقال لا تهينن الفقير فحذفوها كما تحركت بالتنوين فرقًا
بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبته مما يدخل الفعل عن مرتبته مما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف مما ما لحقت تخفيفًا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف
الواو والياء واذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه
لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل لازم صورته فما بقي
اثره ليس بلازم و المخففة المحذوفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو انما اصبت
خيرا او اصابني خير وختم لي بخير قد تم هذا الشرح بعون الملك الوهاب الذي كان فيه فوائد
كثيرة لا يخطاء لسان من تعلم على وجه الوجيه من استاد العليم يوم الاثنين وقت الضحى
عشرين شهر رمضان المبارك سنة سبعة وثلثين مائتين والف من الهجرة النبوية
المصطفوية في بلدة دزفول في مسجد الجامع بيد العبد النحيف الذليل الضعيف المحتاج الى
رحمة الله الغني ابن محمد علي اشرف الموسوي عفي عنهما وستر ذنوبهما بحق سيد الانبياء صلى الله عليه وآله وسلم

